3

ينبوع الإسلام

في الرابع من آذار / مارس 1994 كان الشيخ العدوي يستعد لإلقاء خطبة الجمعة في الجامع الأزهر في وسط القاهرة. كما كان يفعل في معظم أيام الجمعة، غير أنه كان يعرف أن هذا اليوم سيكون مختلفاً. وكان ذلك بعد خمسة أيام من حمام الدم في الخليل، وهي مدينة فلسطينية في الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل، إذ كان يهودي متعصب من بروكلين، قد قتل تسعة وعشرين من المصلين الفلسطينيين عندما كانوا يصلون في المسجد الإبراهيمي، وهو من المقدسات الإسلامية. وكان المسلمون في أرجاء العالم العربي يريدون الانتقام، ولم يكن المصريون يشكلون استثناءاً منهم. وكان الإخوان المسلمون قد دعوا إلى مظاهرة في الأزهر؛ إذ كان مسجد البلاد الأول يبدو مكاناً مناسباً للتعبير عن العداء العام لليهود. وكان الشيخ العدوي الذي لم يكن يتحفظ في ازدرائه للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وهو الشخص المثالي للتعبير عمّا كان كل امرىء يحسّ به في قلبه.

احتشد آلاف من المحتجين داخل المسجد في صفوف صغيرة قبل وقت الصلاة، وقبل وقت طويل من تمكن فصائل شرطة الشغب الواقفة في الخارج، من اعتراض الطريق. دخلت في حشد يبلغ بضع مئات من الناس الذين تجمعوا في الخارج. وكنا نفكر هل ينبغي لنا أن نجازف بأرواحنا بالانضمام إلى

المصلين. وكانت الشرطة التي تحمل بنادق آلية وأقنعة واقية من الغاز، مهيأة للعمل. وحين كانت الصلاة على وشك أن تبدأ، كانت هناك مفاجأة، إذ كان قد تم استبدال الشيخ العدوي، وعينت وزارة الأوقاف واعظاً تضمن أنه سيلقي خطبة لطيفة. وخلال الساعة التالية لبثت أستمع إلى حديث الخطيب البديل حول الصوم في شهر رمضان المبارك. وكان يتحدث بمصطلحات تجريدية عن الصحوة الإسلامية. غير أنه لم يقل شيئاً محدداً عمن يجب أن يلام من أجل الخليل. وقال الإمام يواسي الحشد: «الطريقة الملائمة للحزن الفعال لا تكون عن طريق المنشورات والرايات، بل عن طريق العودة إلى الإسلام».

وعندما انتهت الخطبة كان الحشد يغلي غضباً. وكان لكلماته المصممة لكبح جماح المستمعين، الأثر المعاكس، وصاح المحتجون: «خيبر خيبر يا يهود! جيش محمد سوف يعود»!.

ثم اندفع الشباب، وكثير منهم يلبسون الجلابية وقد أطلقوا لحاهم، خارجين من المسجد متجاهلين الشرطة الواقفة أمامهم، وانطلقوا عاصفين يخترقون السلاسل التي تفصل موقع المسجد عن الشارع الرئيسي، وعطلوا حركة المرور على طول أحد الشوارع العامة في قلب القاهرة.

وراحوا يصيحون: «بالروح، بالدم، نفديك يا إسلام. لا إله إلاّ الله، واليهود أعداء الله. استيقظوا أيها المصريون، لقد قتل اليهود المسلمين!».

وفجأة حدث انفجار، وملأ الغاز المسيل للدموع الجو. وبلغ من كثافته أن المحتجين أخذوا يشعرون بالاختناق ويتقيئون. حين اكتسحني الحشد جريت ناحية الشمال على طول الشارع محاولة أن لا أتعثر في خضم الهروب الجماعي. وكانت أخفاف الرجال وجلابيبهم تبطىء من سرعتهم. وسقطت الغازات المسيلة للدموع في فناء المسجد، فأوقفت بعض المصلين في وسط سحب من الدخان المؤذي، وانهار عشرات من الناس، وأخذوا فيما بعد إلى المستشفى.

وكانت الطلقات يزداد صوتها ارتفاعاً وقرباً، ولم يكن أحد يعرف على وجه اليقين هل كان الصوت يأتي من وابل جديد من الغاز المسيل للدموع، أم كانت الشرطة تطلق رصاصاً حيّاً، واختبأت تحت جسر ألتمس ملاذاً حين أخذ الحشد المتعثر من المتظاهرين يهرب في كل الاتجاهات.

وقال لي مجدي حسين، وهو إسلامي قيادي، ومحرّر جريدة الشعب، ونحن نقف خارج المسجد قبل الصلاة: «لن نستسلم»، وكان حسين يشير إلى تصميم المحتجين على التظاهر في وجه التهديد الهائل الذي واجهوه من قبل الشرطة. وكانت كلماته تبدو أنها لا تنطوي إلاّ على القليل من الحقيقة عندما كنت أرقب آلافاً من الرجال المروعين في هروب يائس. ولكن على غرار الهضيبي، الشيخ الشعبي في إمبابة، الذي لبى نداء الإخوان المسلمين، وخرج للاحتجاج، بشجاعة، كان عهد حسين لا يقتصر على يوم واحد، بل يشمل حياة بطولها.

كسبت الدولة هذه الجولة بالذات مع الإسلاميين بالطريقة التي تكسب بها في كل مواجهة يتجرّأ فيها المستثارون الساخطون على التعبير عن معتقداتهم السياسية. والاحتجاج العام محظور رسمياً في مصر بموجب قانون للطوارئ كان قد فرضه الرئيس السادات سنة 1981. ولكن ما حدث في ذلك اليوم، من آذار / مارس، سجل نقطة تحول لها شأنها في الانبعاث الإسلامي الشعبي.

على أن الأحداث المحيطة بخطبة الشيخ العدوي الملغاة كشفت عن التحالف الذي ظهر للعيان بين قادة الصحوة الإسلامية من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، والمشايخ الشعبيين في إمبابة والمناطق المجاورة، وبين عناصر قوية داخل المؤسسة الدينية. وكان الشيخ العدوي قد وحد «هيئة العلماء»، وهم علماء الدين الذين أجازتهم الدولة، مع الناس في الشارع. وكان هناك ألوف من الإسلاميين مثل الشيخ الهضيبي يترقبون خطبة الشيخ العدوي

يوم الجمعة، ولكن أصيبوا بخيبة الأمل عندما حظر عليه الوعظ. وبعيد ذلك نفي العدوي نفياً دائماً عن منبر الأزهر، وأبعد إلى مسجد النور، في حيِّ العباسية بالقاهرة.

ولم تكن خطيئة العدوي في نظر الدولة أنه كان، مما لا ريب فيه، سيلقي خطبة مسهبة عنيفة ضد إسرائيل، فعلى مدى أيام بعد مجزرة الخليل وجهت جرائد الدولة والرئيس مبارك اللوم للدولة اليهودية لأنها خلقت مناخاً سياسياً يشجع على العنف والتعصب ضد العرب، بل كان الشيخ العدوي قد ارتكب جريمة أكبر بكثير، إذ تجلى من خلال خطبه صوتاً مؤثراً بين الأتقياء المصريين العاديين فقد انتهى به الأمر إلى أن يجمع الدولة مع الكفار الأجانب من دون تمييز على أنهم أعداء الإسلام. وقد جرت التقاليد أن يحتفظ بخطب الجمعة في الأزهر لشيخ يجمع بين شعبيته بين الناس ومقبوليته عند الدولة. أمّا في حالة الشيخ العدوي، الذي تتكون أكثرية أتباعه من أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين المحظورة ومن الإسلاميين التقليديين الناشطين في المناطق المجاورة الفقيرة، فكان لا بد من صرفه.

وقد ظلت طبقة العلماء الصلبة الصارمة، وكلمة العلماء تعني حرفياً أولئك «الذين يتميزون بالمعرفة»، تخدم المصالح السياسية للسلطات الحاكمة بإخلاص، على مدى القرون، بفرض تقاليد دينية واجتماعية تبعاً لفهمها للقرآن والحديث، ولما كان الإسلام وصفة علاجية كاملة تشمل كل شيء لازم للحياة، فهو لا يميز بين المجالين الروحي والسياسي. ولا يرسم خطاً فاصلاً بين الدين والدولة. وعلى هذا فإن سلطة العلماء الصريحة في مجال السيطرة الاجتماعية هي سلطة قوية، ولا يمكن فصلها عن معانيها الإضافية السياسية الأخرى. وكان الباشوات والملوك والرؤساء إذا رغبوا في إعلان الحرب على الأعداء كثيراً ما يلجؤون إلى الأزهر بغية الحصول على تأشيرة الموافقة الدينية.

وكان المشايخ التقليديون، مثل الشيخ العدوي يستغلون هذه العلاقة المتبادلة ببراعة، إذ يتحدثون في قضايا سياسية متفجرة ـ رافضين الصلح مع إسرائيل أو رافضين معونة الولايات المتحدة لمصر التي تعادل 1,2 بليون دولار سنوياً بازدراء، لكي يجتذبوا أتباعهم إلى القضايا الاجتماعية الأكثر جوهرية هذه الأيام. وقد أضفت عليهم مصداقيتهم التي اكتشفها الناس، والتي تقوم على الكلام المنمق المعادي للأمريكان والمعادي لإسرائيل، نوعاً من المشروعية في أوساط جماهير المؤمنين، مما أتاح لهم الفرصة للإدلاء بالنصح في المسائل الاجتماعية، بما في ذلك تحديد النسل، وختان الإناث، والطلاق والزواج، والحجاب، وهذه المقدرة على تحويل منظومة أعراف المجتمع وقيمه، وليس التهديد بمظاهر العنف، هي التي تشكل الخطر الأكبر على الدولة العلمانية الحديثة.

وفي مصر، كما هو الحال في كثير من أرجاء العالم الإسلامي السني، يعتبر الأزهر موطناً روحياً للعلماء كما يعد أرقى مؤسسة للتعليم الديني. ويعلم الأزهر بقيادة شيخه الأكبر؛ الفلسفة الإسلامية المتقدمة، والتاريخ، وفقه القرآن، والتوحيد، ويدرب القيادات والمراجع الدينية القادمة من كل أنحاء العالم الإسلامي. واللجان والمجالس الموجودة داخل جدرانه تصدر الفتاوى، والتنظيمات الدينية، التي تغطي كل جوانب الحياة عند المسلمين من إعلان الحرب إلى مسألة هل ينبغي للنساء أن يرتدين الحجاب أو هل تنتهك الكتب التي تتحدث عن الجنس أو الدين (تعاليم الإسلام).

وقد ظل المثقفون العلمانيون والإخوان المسلمون على السواء، على مدى معظم الستين سنة الأخيرة، ينتقدون العلماء لافتقارهم إلى التجديد والنظرة الثاقبة في الحياة المصرية الحديثة. وكان ينظر إلى الأزهر على أنه المدافع الذي يبرر أعمال الدولة. حتى إن المتطرفين الإسلاميين عندما أرادوا في تموز / يوليو 1977 أن ينتقموا من الحكومة، اختاروا شيخاً أزهرياً هدفاً

لهم. إذ اختطف أعضاء في جماعة سرية الشيخ محمد الذهبي، وهو وزير سابق للأوقاف، وقتلوه مبررين عملهم هذا بفهمه الخاص للإسلام.

وبدءاً من أوائل السبعينات أخذ بعض أعضاء هيئة العلماء في التغير. أمّا المشايخ المسنُّون الذين كانوا يعتكفون وراء الحجارة الكبيرة لجدران مجمع الأزهر، المزخرفة بالخط العربي والمصابيح الذهبية المدلاة، التي ترجع إلى قرون من الزمان، أخذوا يفتحون عقولهم تجاه الجماهير ويحاولون إقامة الجسور بين العلماء والإسلاميين الذين يقودون الصحوة الدينية. وبحلول الثمانينات كان قد ظهرت في مصر ثلاث جماعات إسلامية متميزة: الإسلاميون المعتدلون، الذين كان بعضهم يشكل القاعدة الجديدة في الإخوان المسلمين. وآخرون كانوا ماركسيين سابقين؛ وعناصر العلماء الذين كانوا منقسمين إلى فئات ذات درجات مختلفة في معارضة الدولة: والجماعات المقاتلة السريعة الانتشار، مثل «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد».

ولقد أتاحت القوة المتنامية للحركة الإسلامية خارج الأزهر لبعض المشايخ أن يفتحوا باباً داخل المؤسسة للحديث الذي يعارض التيار الرسمي والجهات الحكومية التي ترعاه. ومثل هذا التمرد يعبر عنه بطرق مختلفة، من اللغة المستخدمة أثناء خطب الجمعة في المساجد، إلى الفتاوى الصادرة عن لجان داخل الأزهر. إذ كتبت العالمة الفرنسية مليكة زيجال تقول في تحليل لهذه المؤسسة، لم يسبقها إليه أحد: «لم يعد رجال الدين يقدمون مساندتهم اللامشروطة للدولة، بل إنهم يعارضونها علانية بخطاب إسلامي بحت»[1].

وخلافاً للأرستقراطية الأزهرية القديمة التي كانت تحافظ على ولائها للحكومة، يعد كثير من المشايخ الرسميين الذين يتحدون الدولة، أول جيل في عائلاتهم يصبح من رجال الدين. وغالبية هؤلاء جاؤوا من مناطق ريفية، لا من القاهرة، ومن أسر فقيرة في معظم الأحيان[2]. والأهم من كل ذلك هو أنهم

أقاموا علاقات مع أولئك المتورطين في الحركة السياسية، ويرون أنه لا ينبغي للأزهر أن يحتكر التعاليم الإسلامية. وفي سنة 1993، تولى بعض أعضاء هيئة العلماء، بمن فيهم الشيخ العدوي، مهمة الوساطة بين الحكومة والقادة في الجماعات المقاتلة التي كانت تنفذ عمليات الاغتيال وتفجير القنابل في القاهرة والصعيد. وبقيامهم بمهمة الحكم حقّق العلماء مزيداً من الانفصال في الوعي العام، بين مكانتهم التقليدية في الوسط الديني الرسمي وبين دورهم الجديد كقيادات في الصحوة الإسلامية الشعبية.

وقد أسهم التحول العلني لهؤلاء المشايخ في انتشار العاطفة الإسلامية من حركة محدودة، من المقاتلين والإخوان المسلمين في السبعينات إلى حركة انبعاث شعبي ذي قاعدة عريضة بعد عشرين سنة. وفي أواخر الثمانينات كان الأزهريون مثل الشيخ عمر عبد الرحمن الذي أدين في الولايات المتحدة في قضية تفجير مركز التجارة العالمي؛ والشيخ عمر عبد الكافي الذي وضع مؤخراً رهن الاعتقال المنزلي بسبب مهاجمته للمسيحية، وتشجيعه نساء الطبقة الوسطى على أزواجهن البورجوازيين؛ والشيخ عبد الحميد كشك «نجم الوعظ الإسلامي» الذي دعا إلى إصلاح جذري داخل الأزهر، قد تركوا هذه المؤسسة واجتذبوا الملايين من الأتباع في جميع أنحاء العالم. وبلغ من شهرة كشك أن وزارة الأوقاف المسؤولة عن المساجد الرسمية أجبرت على بناء عدد من الملاحق لمسجد نبع الحياة في القاهرة لاستيعاب العدد المتضخم من الأتباع والمريدين[3]. وانتقل تأثيره إلى كافة أنحاء الشرق الأوسط وحول العالم، من خلال استخدام تسجيلات خطبه وأحاديثه؛ الأمر الذي أعان آية الله الخميني على تقويض حكم شاه إيران.

على أن هذا السلوك المتحدي عند فئة قليلة أوحى إلى مشايخ آخرين داخل الأزهر أن يعيدوا غزو المجتمع عن طريق التغيير الاجتماعي، مبررين ذلك بالتفسيرات المعتدلة للنصوص الإسلامية الأساسية، وهي القرآن

والأحاديث. وبتغيير المجتمع من جذوره لا يقتصر الأزهريون على مجرد العودة إلى دور المؤسسة الأصلي كمصدر للإلهام الديني بل يمحون أيضاً ما لحق بسمعة الأزهر في العقود الأخيرة من أنه كان مجرد أداة في يد الدولة العلمانية.

لقد بنى الفاطميون الجامع الأزهر سنة 970 ميلادية في عاصمتهم الجديدة القاهرة، كجزء من الصراع مع الخلفاء السنيين في بغداد من أجل السيطرة المذهبية على العالم الإسلامي المترامي الأطراف. والخلافة الفاطمية هي أحد فروع الحركة الإسماعيلية السرية: وهم جماعة منشقة عن الشيعة الذين كانوا يسعون إلى إحلال أحفاد النبي محمد ﷺ محل الحكام السنيين الذين رسخت قدمهم في العراق. وكان الأزهر رمزاً للأفكار الشيعية وكان يتخذ صفة المسجد الجامع، الذي أعطي منذ البداية دوراً في المجتمع يخلط الدين بالسياسة صراحة.

والمؤرخون لا يعرفون لماذا سمي بالأزهر، وهي كلمة تعني بالعربية «الأكثر إشراقاً»، فقد يكون مشتقاً من لقب الزهراء ـ الخاص بابنة النبي المفضلة، السيدة فاطمة، الذي اتخذت الأسرة الحاكمة اسمها منه. وقد أغنى كثير من الخلفاء الفاطميين الأزهر بالهدايا والتحسينات العمرانية ورفع السقف الأصلي بعد مدة وجيزة. وبين سنتي 1009 و1010 بني فناء رئيسي واسع تحيط به أروقة تعلوها أقواس فارسية. على أن العصائب الباقية من التصميم الكوفي وصفوف الأقواس المدبّبة تشهد على كل حال بأصوله الفاطمية.

وكان ابن كلس، وهو من كبار فقهاء الشيعة، والذي كان له نفوذ كبير في القصر يستخدم الجامع الأزهر للترويج للتعاليم الفاطمية، وكان الخليفة الشاب في ذلك الوقت «العزيز» يتوق إلى الترويج لنظام قضائي ينسب إليه. ومنح السلطة لابن كلس ليوسع دائرة تأثير الأزهر. وأمر العزيز بأن تبنى أقسام للمعيشة تخصص لعلماء الشيعة على طول المسجد الأصلي. وكان هؤلاء

يجتمعون بعد صلاة الجمعة للنقاش في الشريعة الإسلامية، وسرعان ما أنشئت فصول للطلاب ووضع برنامج كامل للدراسة، أصبح الأساس لدور الأزهر الحالي كمؤسسة أولى للتعليم الإسلامي.

وكان لدى الفاطميين سببان رئيسان لإنشاء مثل هذه المؤسسة: تعليم الفقهاء النظام الفاطمي بدلاً من أصول الفقه الإسلامي السني السائد، وليكون منبراً يمكن عن طريقه اكتساب المتحولين إلى عقيدتهم. وثمة صفات سبع في الحكم الفاطمي تميزه عن الممارسة السنية. وأهم هذه الصفات هو أن رأس الدولة، أو الخليفة، يجب أن يكون من الأحفاد المباشرين للنبي محمد ﷺ. وما تزال دعاوى الانتساب المباشر إلى النبي ﷺ تستخدم حتى اليوم من قبل زعماء العرب، مثل الملك الحسن، ملك المغرب، والملك حسين، ملك الأردن، لإضفاء المشروعية على حكمهم، ولا سيما عندما يواجهون تحدياً من قبل الجماعات الإسلامية.

وقد شهد سقوط الفاطميين في سنة 1171 انهيار الأيديولوجية الشيعية في مصر. وعمد الحاكم الجديد، وهو الفارس الكردي العظيم صلاح الدين إلى إلغاء التعاليم الشيعية وفرض الفقه السني، الذي أصبح يمثل التعاليم السائدة في مصر الحديثة ووجهة النظر الرسمية للأزهر. وقد أدت بطولة صلاح الدين في الدفاع عن الإسلام ضد الصليبيين إلى توطيد حكم الأسرة الأيوبية ووضعت الأساس لتحول القاهرة التدريجي وظهورها كمركز للتعليم والثقافة الإسلامية[4]. وقد بنى مدارس للقرآن في القاهرة على غرار المدارس في بلاد فارس، ولكن على أساس النظام السني في التعليم الديني.

وعلى كل حال فقد رافق تجديدات صلاح الدين أفول نجم الأزهر. ولما كان الحاكم الجديد تواقاً إلى محو كل آثار التفكير الفاطمي المتزندق فقد منع صلاة الجمعة في المسجد، وأغلق مدارسه. واضطر المفكرون الدينيون في

المسجد إلى الاشتغال بالمهن العامة، أو التحول إلى كتّاب عاديين Common trades؟[5].

ولم يستعد الأزهر مجده السالف إلاّ بحلول الحكم المملوكي بعد نحو مائة سنة تقريباً. وكان المماليك في الأصل جماعة من الرقيق الأجانب، الذين استوردوا إلى البلاد ليدعموا سلطة الأمراء والأسر الحاكمة. وفي النهاية أخرج المماليك السلالة الأيوبية من السلطة وبنوا جيوشاً قوية، وكونوا طبقة محاربة متطورة[6]، كما وظفوا الأزهر ليساعد في إضفاء المشروعية على حكمهم، وليحافظ على اللغة العربية، وليقضي على تيارات الخرافة السائدة، والتعصب، وكان المماليك أنفسهم يتحدثون بلهجات محلية تركية[7]. على أن أشهر السلاطين المماليك، وهو بيبرس، حافظ على الأزهر بنياناً وروحاً وأعاد إقامة صلاة الجمعة، وأقام منبراً من الخشب المزخرف، وزود الوقف المتداعي بالأموال، وأعاد المسجد إلى رسالته العلمية، وعاد الأزهر مرة أخرى إلى دوره المألوف كأحد دعائم النخبة الحاكمة.

وفي مستهل القرن الرابع عشر كان نطاق سيطرة بكوات المماليك قد امتد إلى شبه الجزيرة العربية ووصلت خطب الجمعة باسم السلطان في القاهرة، كما يقال، غرباً إلى طرابلس وتونس، وكان يلجأ إلى حماية المماليك العلماء الهاربون من قبائل المغول؛ وتمتع الأزهر بعصر ذهبي.

وانتهت القرون الثلاثة التي كانت فيها مصر مركزاً لا ينازع للحياة الثقافية والفكرية الإسلامية بحلول القرن السادس عشر عندما جعل الفتح العثماني موقع السلطان الزمني والروحي يتحول إلى استنبول. وظل علماء الأزهر بخدماتهم ذراعاً للدولة، غير أن ثروة جديدة سمحت له أن يحظى بالشعبية بحكم حقه الخاص بين ظهراني الشعب المصري. وأثناء الرحلة التي دامت ثمانية أشهر في مصر أظهر السلطان سليم تقديراً كبيراً للأزهر، فكان يحضر صلاة الجمعة، ويقدم المال لدعم عمل المسجد[8].

وفي مجال الشريعة، أو التشريع القرآني، وهو أساس التشريع العثماني، استفاد الحكام الجدد من خبرة العلماء ورجال الإفتاء، الذين تعلموا في الأزهر، بتعيينهم في وظائف في مختلف أنحاء الإمبراطورية[9]. وأُعطي هؤلاء المشايخ سلطات واسعة ومكانة عالية، لتدعيم نفوذ الأزهر في أرجاء العالم الإسلامي.

كذلك وطد الأزهر مكانته العليا بقيادته لمقاومة الحكم الفرنسي في أيام نابليون بونابرت. غير أن هذه الحقبة القصيرة من الحكم الفرنسي، من سنة 1798 إلى سنة 1801، أدت إلى حقن جرعة من العقلانية والعلمانية الأوروبية في مجتمع مصري ضيق معزول، كان حتى ذلك الوقت يرفض مثل هذا التفكير، وكل الأشكال الأخرى من النفوذ الأوروبي تقريباً. وكان نابليون قد أوضح منذ البداية أنه إنما جاء لإنقاذ العلماء من المماليك الذين كانوا يضطهدونهم، لا ليجرد البلاد من تقاليدها الإسلامية: «أيها المشايخ، والقضاة، والأئمة، وضباط المدينة، أخبروا أمتكم أن الفرنسيين أصدقاء المسلمين الحقيقيين، وبرهان هذا أنهم ذهبوا إلى روما، ودمروا مقر الكرسي البابوي الذي كان على الدوام يحث النصارى على محاربة الإسلام»[10].

وعلى الرغم من حملة نابليون العامة لكسب جماهير المسلمين إلى جانبه، استجاب المصريون لنداءات من الباب العالي في إستانبول للثورة على الكفار[11]. وأنشأ شيخ الأزهر، المعترف به زعيماً طبيعياً للمؤمنين، مجلساً للثورة. ويقول عبد الرحمن الجبرتي، وهو مؤرخ مرموق عاش من أواسط القرن الثامن عشر إلى سنة 1845، في حولياته، أن القاهريين ثاروا على وجه التحديد، على الضرائب العالية التي فرضها الفرنسيون، وعلى انتزاع الأملاك. وعندما كتب نابليون إلى المشايخ في الأزهر ودعا إلى الهدوء رفضوا الامتثال، فأمر بقصف حي الحسين، وهي المنطقة المجاورة المحيطة بمجمع المسجد. ويسوق الجبرتي هذه الرواية عن الهجوم: «ودخلت القوات الفرنسية الأزهر على ظهور الخيل، وحطموا المصابيح، ودمروا الخزائن، ومزقوا الكتب ونسخ

القرآن (الكريم) وطرحوها أرضاً، وداسوا عليها بأقدامهم وأحذيتهم، واقترفوا ألواناً من الفحش، فتغوطوا وتبولوا وشربوا الخمر في حرم المسجد»[12].

وكانت الثورة على الاحتلال الفرنسي هي المرة الوحيدة التي ثار فيها المشايخ ثورة صريحة على السلطة الحاكمة. وعلى كل حال فلا بد من ملاحظة أن الحاكم النصراني يعد غير مقبول شرعياً بطبيعته في الإسلام، وكان على «العلماء» الذين يعدون، نظرياً، الممثلين الدينيين للمجتمع، واجب مقدس يحتم عليهم أن يطيحوا به.

وقد خلف رحيل الفرنسيين من مصر سنة 1801 فراغاً في السلطة، وملأ محمد علي، وهو ضابط ألباني شاب، ذلك الفراغ بمباركة من السلطان العثماني في إستنبول. وقد اكتسب حكمه على وجه العموم مصداقية، ويرجع إليه الفضل عموماً في تشكيل بدايات الدولة المصرية الحديثة، ووضع الأسس المتينة لقيام الدولة التي لم توطد دعائمها إلاّ بعد الاستقلال عن الحكم البريطاني في الخمسينيات، ثم إنه أدخل الثورة في التعليم بإدخال مناهج العلوم والفنون، وأسس بيروقراطية حكومية، فعين أول وزارة للشؤون الخارجية في تاريخ البلاد، كما قام بتحديث القطاع الزراعي الذي كانت تحكمه التقاليد.

وفي الوقت ذاته شن محمد علي حملة لإضعاف الأزهر فقضى على الاستقلال المالي لهذه المؤسسة، جاعلاً منها ذراعاً للدولة بمصادرة أوقافها الدينية، وطرد المشايخ المتمردين، ولفق انتخابات لقيادة الأزهر[13]. وكانت النتيجة أزهراً سلبياً (مستكيناً)، يعد تابعاً ذليلاً للحاكم الزمني.

واستمرت المقاومة المصرية للاحتلال الأجنبي خلال حقبة الغزو البريطاني التالية. ولقد فرضت هذه الحقبة الاستعمارية الثانية، من سنة 1882 حتى الخمسينيات، طابعها على كل من المثقفين العلمانيين «والعلماء». وظهر علماء دين، وكتاب، وفلاسفة ليمزجوا مقاومة البلاد العامة للنفوذ الأجنبي برغبة في التوفيق بين التفكير الديني وبين ما كان من الواضح أنه عالم أكثر

حداثة خارج مصر. وكان بين هؤلاء الشيخ محمد عبده الذي سعى إلى توجيه الأزهر اتجاهاً أكثر حداثة. ولما كان من خريجي الأزهر وعضواً في هيئة العلماء فقد استطاع سنة 1900 خلال الاحتلال البريطاني أن يحصل على منصب مفتي مصر، الذي يعد من الناحية النظرية مسؤولاً عن القرارات الدينية الرسمية.

اعتقد محمد عبده، في خضم صراعه المباشر مع دعاة التقليد، أن على العلماء الابتعاد عن التفسير الحرفي المتزمت للنصوص الدينية، علاوة على وجوب إجراء عملية تكامل ودمج توالف بين القيم الدينية والمجتمع الدنيوي الذي لا بد من تعرضه للمؤثرات الغربية. كما تحدى أيضاً سلطة الأزهر، محتجاً بأن العلماء ليس لهم سلطة دينية على المجتمع تتجاوز إطار اعتبارهم مصدراً لإرشاد أفراده ونصحهم بصورة عامة[14]. وعلى الرغم من أن تفكير محمد عبده بقي مؤسساً على تعاليم الإسلام، إلاّ أن تأثيره الليبرالي أفرز جيلاً كاملاً من الحداثيين الذين كانوا أكثر اعتماداً على العلم والعقل من اعتمادهم على الدين والنقل. وقد طلب هؤلاء المثقفون الذين ظهروا في البدايات المبكرة من القرن العشرين بأن تتجه مصر وجهة العلمانية لتلحق بركب أوروبا الحضاري.

قسّم الاتجاه الجديد المجتمع المصري إلى معسكرين اثنين: معسكر الوطنيين العلمانيين الذين اعتقدوا بضرورة أن تخلص مصر نفسها من شرور وآفات الأجانب بينما تتأقلم مع العالم الحديث، ومعسكر الوطنيين المتدينين الذين اعتقدوا أن العلماء قد أخفقوا في الحفاظ على الإسلام حياً في النفوس، مما أدى إلى تمزق شمل الأمة (جماعة المؤمنين). أمّا في المعسكر الديني، فإن الاعتقاد بأن مصر ابتعدت عن الدين الحق، وأخفقت في التصدي للمؤثرات الأجنبية، قد ساعد على تشكيل جماعة الإخوان المسلمين.

أمّا بالنسبة إلى حسن البنا، مؤسس الجماعة، فقد كان يرى أن هناك صلة مباشرة تربط بين التدخل الاقتصادي والسياسي البريطاني، وبين ما اعتبره انحلالاً دينياً وأخلاقياً أصاب المجتمع المصري. فقبل خمس سنوات من تأسيس البنا

لجماعة الإخوان المسلمين، منحت بريطانيا مصر شبه استقلال، وسمحت بتشكيل مجلس نيابي. لكن محاولة إخفاء استمرار الاحتلال خلف ستار من الحكم الذاتي استفزت مزيداً من مشاعر الكراهية ضد الاحتلال الأجنبي.

«اطردوا الاستعمار من نفوسكم، وسوف يغادر أرضكم»... تلك هي العبارة التي كان البنا مولعاً بترديدها[15]. ومنذ البدايات المبكرة للجماعة في أواخر العشرينات، وحتى انقلاب سنة 1952 الذي جاء بعبد الناصر إلى السلطة، كان الإخوان المسلمون يقدمون أنفسهم كبديل يحل محل الدولة والعلماء في آن معاً.

وحاول البنا علانية أن يعطي مظهراً إيجابياً للعلاقة بين الإخوان ومشايخ المؤسسة الرسمية، غير أن الأمور كانت مختلفة أيما اختلاف تحت السطح الخارجي. وقد لاحظ أحد الكتاب أن هناك مجموعتين إسلاميتين تتواجدان على الساحة المصرية: شيوخ مؤسسة الأزهر الرسمية، والجمعيات الإسلامية، ورأى أن المجموعتين «لا تتعاون فيما بينها»[16].

أجمع الإخوان المسلمون على أن العلماء لم يقصروا فقط في أداء رسالتهم، باعتبارهم الطليعة الفكرية التي تحفظ الدين والإيمان، بل فشلوا أيضاً في مقاومة المحتلين، ووجدوا أرضية مشتركة تجمعهم مع الطبقة الموسرة. كما أدانوا هؤلاء «العلماء الموظفين» بوصفهم أداة في يد الحكومة، فهي التي تدفع أجورهم في نهاية المطاف[17].

بحلول الوقت الذي حدث فيه انقلاب الضباط الأحرار ووصول عبد الناصر إلى السلطة سنة 1952، كانت قوة الإخوان قد ترسخت وتوطدت أركانها بحيث أصبحت تمثل تهديداً داهماً لكل من الدولة والعلماء الرسميين. واعتبر أحد أعضاء جماعة الإخوان مسؤولاً عن محاولة اغتيال عبد الناصر بينما كان يخطب في الجماهير الغفيرة التي احتشدت في الاسكندرية سنة 1954. الأمر الذي أطلق إشارة البدء بهجوم سافر لا هوادة فيه شنته السلطة على التنظيم، ومارست ضده الكثير من أساليب القمع لفترة مؤقتة. أمّا بالنسبة للأزهر، فقد

حمل الصراع معنى دلالياً مهماً. ولكي يخفف عبد الناصر من حدة الصدمة الناجمة عن الخوف المتنامي في أرجاء العالم الإسلامي من أن حكومته الاشتراكية معادية للإسلام، أخذ يستميل ويجامل العلماء، حتى وهو يتخذ أشد الإجراءات صرامة وقسوة ضد الإخوان. وسعى بهذا الأسلوب إلى تغيير النظرة التي ترى الجمهورية الجديدة متعارضة مع القيم والتقاليد الإسلامية. ومع ذلك، فإن محاولة عبد الناصر تسخير القوة الدافعة في الإسلام لخدمة ثورته قد ألحقت ضرراً فادحاً بنفوذ الأزهر ومكانته. وكان ذلك بمثابة ضربة قوية لم يتخلص من آثارها إلى الآن.

وفي سنة 1955، قام عبد الناصر بواحدة من أولى الخطوات التي تمكنه من السيطرة المباشرة على «العلماء»، وذلك حين ألغى المحاكم الشرعية التي تتمتع بالاستقلال الذاتي من أجل توحيد النظام القضائي. ثم أصدر قرارات تضع كافة المساجد تحت سلطة وزارة الأوقاف الجديدة، وهي هيئة حكومية أنشئت لإدارة الأملاك الدينية (الوقفية). كما سيطرت الوزارة أيضاً على المساهمات والتبرعات الدينية مما حرم الأزهر من الحق بإدارة شؤونه المالية.

لكن الضرر الأفدح الذي لحق بالمؤسسة الدينية جاء من قانون الإصلاح الإداري الذي أصدره عبد الناصر سنة 1961، وهو أهم تحول على الإطلاق طرأ على مقدرات الأزهر منذ أيام صلاح الدين. إلاّ أن مشايخ الأزهر يثبتون مرة أخرى قدرتهم المشهودة على المرونة ومواجهة سياسة الإجبار عى الرضوخ التي تنتهجها الحكومة. وفي الحقيقة، ساعدت إصلاحات سنة 1961 على نشوء جيل من العلماء الجدد الرافضين، من داخل المؤسسة الدينية الرسمية، كما وضعت القاعدة الأساسية لقيام معارضة سياسية انطلاقاً من الدين[18]. أمّا الأمر الأكثر أهمية فهو تبلور قضية مشتركة جمعت فيما بعد بين العناصر الأساسية من نفس جيل العلماء هذا، وبين الإخوان المسلمين ـ وهي نتيجة تعارض بالضبط ما كان يخطط له عبد الناصر. فالإصلاح الجذري الذي استهدف حسم مصير

الأزهر بشكل نهائي وتحويله إلى ذراع تستخدمها الدولة، قد ألهم عوضاً عن ذلك كادراً من العلماء التقليديين ودفعهم إلى الارتباط في فترة لاحقة بحركة الصحوة الإسلامية غير الرسمية، والعمل على إضعاف وتقويض سياسة الدولة في التسعينات. وقد عارض هؤلاء العلماء الجدد على وجه العموم احتكار الأزهر للحق بتفسير النص الديني، وهي فكرة ترسخت لمدة طويلة في وعي زملائهم الأكثر قرباً من الدولة. واعتقدوا بأن الإسلاميين من خارج أطر المؤسسة الدينية يملكون الأهلية الشرعية اللازمة لتقديم المشورة الموثوقة والنصيحة الصادقة للمؤمنين الأتقياء.

وضمن إطار هذه الذهنية، رحب العلماء الجدد بالحوار مع الجماعات الإسلامية المعتدلة، كالإخوان المسلمين، وأتاح لهم هذا الانفتاح في التسعينات أن ينأوا بأنفسهم عن الدولة ويقتربوا من هدفهم المتمثل في الاندماج في المجتمع المصري بشكل أكثر عمقاً.

ولقد عرضت خطة عبد الناصر لإصلاح الأزهر على الملأ في 21 حزيران / يونيو 1961، في جلسة لمجلس الشعب سادها التوتر وظلت منعقدة حتى الثالثة فجراً. وانتقدت الحكومة المشايخ لمقاومتهم التغيير وتقصيرهم في التكيف مع العصر الحديث. وقال الوزراء إن الأزهر ما عاد بمقدوره أن يأمل باجتذاب الطلاب من مختلف أنحاء العالم الإسلامي ما لم يتم توسيع مناهجه لتشمل العلوم والمعارف الحديث الأخرى. وعلى نحو مماثل، اعتبرت الدراسات الدينية الأساسية في الجامعة دون المستوى المطلوب، ومتخلفة عن روح العصر.

وأدلى كمال الدين حسين، عضو مجلس قيادة الثورة (جماعة الضباط الأحرار التي أعيد تشكيلها بعد أن قادت الانقلاب) بالملاحظة التالية آنذاك: «لقد اضطر الأزهر سنوات طويلة للوقوف في وجه كل محاولات العدوان، مما جعله يكتسب نوعاً من التحفظ الذي يعتبر من خصائص الموقف الدفاعي الذي

تبناه عبر القرون المتوالية. وعندما عادت الحياة وانتعشت من حوله، وانتفت الأسباب التي أدت إلى التزامه ذلك الموقف المتحفظ الصارم، فشل في إيجاد الوسائل المناسبة للأنشطة الجديدة التي يمكن أن تعينه على التكيف مع مقتضيات العصر الحديث، مع الاحتفاظ بخصائصه والاضطلاع بواجباته في الدفاع عن الدين، والحفاظ على تراث الإسلام»[19].

أمّا أهم المواد في قانون 1961 فهي التي فصلت جامعة الأزهر عن الجامع الأزهر بوصفه مؤسسة دينية ترسم ملامح السياسة العامة للعالم الإسلامي. ونشرت «مذكرة تفسيرية» مع قانون الإصلاح بررت التغييرات بذريعة أن الدين ليس حرفة، ولذلك ينبغي فصل التعليم الديني عن المناهج والمقررات القابلة للتطبيق العملي، كالعلوم على سبيل المثال. كما احتجت أيضاً بأن «العلماء» يجهلون الأمور غير الدينية، مما خلق حاجزاً مصطنعاً يفصل بين الأزهر والعالم الخارجي[20].

تعرضت المواد الواردة في قانون الإصلاح لكل جانب من جوانب المؤسسة الدينية، بدءاً بالطريقة التي كان الأزهر يدار بها، وصولاً إلى المنهاج الجامعي. ولأول مرة سيتم تعيين الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر من قبل الرئيس المصري بدلاً من انتخابه من قبل أعضاء «هيئة العلماء»، وبات من المفروض أن يتألف الأزهر من خمس منظمات: المجلس الأعلى، الذي يرأسه الإمام الأكبر، ومجمع البحوث الإسلامية، وإدارة الثقافة الإسلامية، وجامعة الأزهر، ومعاهد التعليم الابتدائية والثانوية التابعة للأزهر.

كما أنشأت الحكومة أيضاً مؤسسات ولجاناً حكومية مستقلة تماماً عن الأزهر، عهد إليها بمسؤولية تفسير القوانين الدينية، واستخدمت كقوة تقابل مشايخ المؤسسة الأقوياء، ومثال ذلك أن ضابطاً شاباً في الجيش عين مديراً للجنة العليا للشؤون الإسلامية، تحت إشراف وزارة الأوقاف[21].

كان التأثير المباشر على الأزهر مدمراً، لأن الإصلاحات هددت سبب

وجوده ذاته. فالعلم والتفقه في الدين، والمقدرة على تقديم تفسير معتمد وصحيح لكلام القرآن والحديث، ونشره، تعتبر جميعاً من أسس الإسلام. وأكد المسلمون على الدوام أن الثقافة التقليدية المطلوبة لا يمكن أن تأتي إلاّ من مؤسسة كالأزهر. وخاض المشايخ في مختلف أرجاء العالم الإسلامي مناقشات حامية حول من هو المؤهل شرعاً، ومن هو غير المؤهل لإصدار آراء واجتهادات وفتاوى في مسائل تؤثر في المجتمع. ومن الشائع في مصر أن يرفض أحد الشيوخ رأي أحد خصومه أو منافسيه بحجة افتقاره إلى «العلم» الضروري، وعدم تفقهه في أمور الدين.

«ستكون الفكرة التي ربما تلخص المثال السائد المرتبط بالمرجعية الإسلامية هي مفهوم «العلم»، حسبما كتب باتريك د. جافني، أحد المتخصصين في شؤون المشايخ وعالمهم»[22].

وفيما يتعلق بتوسيع المنهاج التدريس الجامعي، رأى الأزهر مهمته التي تجسد المصدر الرئيس للتعاليم الدينية، تصاب بالضعف جراء إدخال التدريب «النفعي» الهادف إلى تأهيل الخريجين للدخول إلى سوق العمل. وقد فتح هذا التغيير الباب واسعاً أمام الانتقادات الموجهة من كل حدب وصوب. دعاة الحداثة اغتنموا هذه الفرصة لرفض النظام التعليمي الأزهري باعتباره عتيقاً ولا يناسب العصر. ودعاة التقليد داخل المؤسسة الدينية حملوا الدولة مسؤولية العبث بالمناهج التقليدية. والمتطرفون استغلوا التغييرات لتأكيد ما كانوا يقولونه منذ بدء الاحتلال البريطاني: ليس خريجو الأزهر سوى دمى تتحرك في خدمة نزوات دولة لا دينية بالأساس[23]. ولهذا، لم يكن الإصلاح قضية تنحصر في مجرد إدخال العلوم أو الرياضيات إلى جامعة الأزهر، بل امتد ليشمل التشكيك بالفائدة الدنيوية التي تعود على التفقه في الشريعة والقرآن باعتبارهما وسيلتين للتعامل مع الحياة الحديثة.

خسر الأزهر أيضاً موقعه المتميز كحارس للوعي الجمعي. فما إن دمج

النظام الدين بالقومية العربية، حتى انبثقت الدولة كمرشد روحي للبلاد، وغدا عبد الناصر المدافع الأول عن الدولة والدين والإيمان معاً.

تابعت الحكومة سياسة إصلاح الأزهر مدعومة بحملة دعائية مكثفة شنتها الصحف التي تديرها الدولة. «أخبار اليوم» مثلاً أعلنت قائلة: «الثورة التي ارتفعت رايتها في جامعة الأزهر، هي أول ثورة حقيقية حدثت في تلك المؤسسة الكبرى منذ ألف سنة. فالشعور بالعزلة المتزايدة الذي عانى منه عشرات الألوف من طلاب وخريجي الأزهر وصلت نهايته»[24].

تقدم الرئيس عبد الناصر خطوة إضافية في محاولته الشخصية لتشويه سمعة المشايخ واتهامهم بالتسكع والتبطل والكسل. فقد أعلن في «منبر الإسلام»، وهي مجلة فصلية جديدة أصدرتها الحكومة، أن «الشيخ لا يفكر بالطبع إلاّ بالديك الرومي والطعام الذي يملأ بطنه. فهو ليس سوى أداة في يد الرجعية، والإقطاع، والرأسمالية.. ومنذ البداية كان الإسلام دين عمل، واعتاد الرسول العمل؛ مثله مثل الجميع، ولم يكن الإسلام مهنة أبداً»[25].

انسجم معظم العلماء بسرعة مع النظام الجديد، كي لا يتعرضوا للطرد. فمحمد شلتوت، شيخ الأزهر المعين حديثاً آنذاك، لم يكتف بمساندة الاشتراكية «الإسلامية» الجديدة فحسب، بل وجد لها تبريراً دينياً حاذقاً: «تعتبر الثورة امتداداً لرسالة الإسلام ذاتها، خصوصاً في السياسة الخارجية»[26].

وبعد أن شهد الشيخ شلتوت تطبيق الإصلاحات على الأزهر، كان أقل افتتاناً بالنتائج التي تحققت إلى حد بعيد، وقدم استقالته إلى عبد الناصر في رسالة مؤرخة بتاريخ 6 آب / أغسطس 1963[27]؛ على كل حال، رفضت الاستقالة وبقي في منصبه إماماً أكبر للجامع الأزهر حتى وفاته.

كانت مصادقة مشايخ الأزهر الأولية العلنية على إصلاحات 1961، تتناقض تناقضاً صارخاً مع مواقف سابقة لهم كانت هدفاً لمراقبة العلماء. ففي سنة 1948 مثلاً، أصدر مفتي مصر، الشيخ محمد مخلوف، فتوى دافع فيها عن

الملكية الخاصة، وأدان ملكية الدولة باعتبارها انتهاكاً لحرمة مبادئ الإسلام. وجسدت مساندة الأزهر اللاحقة لعبد الناصر، الذي أمَّمَ عملياً كل الأملاك الخاصة، انعطافاً حاداً بمقدار 180 درجة. ولم يكن أمام الأزهريين خيارات كثيرة. إذ لم يكونوا في موقع يؤهلهم تحدي مصداقية عبد الناصر في أعين الشعب المصري، وذلك في غمرة عجزهم عن مقارعة سلطة الدولة القاهرة والمتزايدة دائماً وأبداً على الشؤون الدينية.

كتب روبرت بياتشي، المتخصص في الشؤون المصرية، يقول: «ولما كان هؤلاء قد عقدوا العزم على الاحتفاظ بمراكزهم المهمة وإن أخذ نفوذها بالتقلص، فقد جنحوا إلى التعقل أو، على الأقل، إلى الإذعان لآراء الحكومة مع التعبير عن هواجسهم وشكوكهم بلغة الحذر والمداورة في كثير من الأحيان. هذا الجمع بين التعاون والحذر أكسب (العلماء) ريبة النظام العلماني بهم، كما جعلهم محل ازدراء معارضيهم الدينيين»[28].

ولم يكن العلماء مقيدين بسياسات الدولة تقيداً مباشراً فحسب، بل أجبر صوتهم في الدين والسياسة على التراجع عن واجهة الأحداث من قبل شخصية عبد الناصر العامة والآسرة والمستبدة. وكانت شعبيته التي لم يسبق لها مثيل تنبع من صفاته القيادية، بحكم كونه قومياً عربياً. ولأول مرة على مدى قرون نجح زعيم مصري في تقديم أيديولوجية جديدة. لقد صهر عبد الناصر عناصر الإسلام مع الاشتراكية العربية، وكان لنجاحه صلة وثيقة بهالة زعامته الساحرة وبالتطورات التاريخية في الشرق الأوسط في ذلك الوقت. إذ كان أول مصري أصيل يحكم بلده منذ عهد الفراعنة، وكان كثير من الناس يعتبرونه الرجل الذي سيوحد العالم العربي في النهاية ضد إسرائيل والغرب، الذي ساعد على إقامة الدولة اليهودية على حساب نضال الفلسطينيين من أجل الحصول على وطن لهم. كانت مسيرة عبد الناصر في أوجها عشية حرب 67 مع إسرائيل، حيث كان الأزهر يؤدي مهمته كاملة شأنه شأن العديد من مؤسسات الدولة التي أنشأها

النظام الناصري على نمط البيروقراطية السوفيتية. وكما هو متوقع، صادق مشايخ الأزهر على قرار عبد الناصر بشن الحرب على الدولة العبرية. لكن الكارثة العسكرية التي أعقبت ذلك، أرغمت الرئيس الذي تعرض للمهانة على تقديم استقالته في 7 حزيران / يونيو 1967. على أن ما هو أكثر أهمية بالنسبة إلى الحركة الإسلامية اللاحقة هو أن الهزيمة فسرت على نطاق واسع من قبل المتدينين على أنها آية من الله تثبت أن المجتمع المصري قد ضل ضلالاً كبيراً عن سبيل الهدى الذي رسمه النبي.

ضاعفت الهزيمة المحرجة من ردة الفعل العنيفة، التي كانت تضطرب وتضطرم تحت السطح، على قرار عبد الناصر في آب / أغسطس 1966 بشنق سيد قطب، أحد كبار المنظرين العقائديين في الإخوان المسلمين، مع اثنين من كبار رفاقه. وكان قد ألقي القبض على سيد قطب مع أكثر من مئة من الإخوان بعد أن كشفت قوات الأمن مؤامرة ضد النظام. لكن موته أكسبه لقب الشهيد، وهو أشرف لقب يمكن أن يناله مسلم، وما زالت ذكرى سيد قطب تثير مشاعر عميقة من الحزن بين الملايين من المعجبين بفكره. غير أن قتل وسجن هذا العدد الكبير من الأعضاء استنزفا كوادر الإخوان[29].

وسرعان ما بات التحرّر العام من أوهام حكومة ناصر يغلي ويفور ليتحول إلى احتجاجات علنية في الشوارع، حيث خرج آلاف من الطلاب في مظاهرات تطالب بمحاكمة القادة العسكريين المسؤولين عن هزيمة سنة 1967. ولم يضيع الإخوان المسلمون وقتاً في الانضمام إلى جوقة النقد وتحليل الذات. وكان هذا مؤشراً على نهاية تجربة مصر مع أيديولوجية هجينة مولدة من الإسلام والاشتراكية، وزرعت مكانها بذور الانبعاث الإسلامي الذي نشهده في أيامنا هذه.

عندما خلف أنور السادات ناصر، غيّر سياسته عامداً متعمداً على نحو مفاجئ، واتخذ من الدين أساساً لعقيدته السياسة وليس العكس؛ أو ما عرف

باسم «أسلمة القومية»[30]. وكان الرئيس الجديد يسعى إلى مزج رموز الإسلام بصفات الدولة ـ الأمة ليلفق ما كان يعتقد أنه الاستجابة الملائمة حيال أوجه الإخفاق السياسي والاقتصادي في الحقبة الناصرية وتصاعد حدة الشعور الديني. فقد قال بعيد تسلمه السلطة: «العالم العربي لا يستطيع أن يؤدي وظيفته من دون مصر وأزهرها». والرموز لها أهميتها عند السادات، وما زال المصريون في هذه الأيام يتندرون على الرئيس الذي كان يستخدم المساحيق ليضع علامة فوق جبهته قبل ظهوره على شاشة التلفزيون المحلي. إذ كان ينادي زوجته قائلاً: «يا جيهان، ناوليني زبيبتي» ـ والزبيبة، أو حبة العنب، هي الجزء الصلب الداكن الذي يظهر بمرور الزمن كعلامة من علامات التقوى على جبين المؤمن الورع من أثر السجود، واعتبرت رمزاً دالاً على الأمانة والشرف.

كان الرئيس الجديد خلال سنواته الأولى في السلطة يتبع سياسة مزدوجة فيما يتعلق بالدين. فعندما يزداد قرباً باطراد من إبرام صفقة صلح خطرة مع إسرائيل، التي كان كل مصري يعتبرها فعلاً العدو الصهيوني، يصبح أكثر تسامحاً مع الإسلاميين، ولكن كلما أفسح السادات لهم مزيداً من المجال ازداد تقدمهم في اتجاه القضاء عليه. ففي سنة 1976، أجاز مطبوعتين للإخوان المسلمين هما: «الدعوة» و«الاعتصام» ليفاجأ بأنهما استخدمتا منبرين ضد سياساته في تحرير الاقتصاد وتحسين العلاقات مع الغرب[31]. وزاد من تصاعد حدة التوتر في أواخر السبعينات نشوب مصادمات مسلحة في ضواحي القاهرة بين المسلمين والأقلية القبطية المسيحية.

كانت استجابة السادات سريعة ومباشرة. وبمثل السرعة التي أقام بها العلاقة الدافئة مع الإسلاميين، إذ اتخذ إجراءات جماعية صارمة ضد الحركة الإسلامية، واعتقل الألوف من الإسلاميين في أيلول / سبتمبر 1981. وكان قد تحرك في الأشهر السابقة على الاعتقالات، لإضعاف سلطان العقيدة الرسمية المتزمتة، فأدخل ألواناً من الحظر القانوني على علماء الدين أو الوعاظ الذين

كانوا يضعفون الثقة بقوانين الحكومة ومراسيمها أو يصدرون النصائح والمشورات الدينية التي تتناقض مع سياسات الدولة، وانعكست تحركات السادات ضد العلماء في واحد من أشهر شعاراته: «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة».

في نفس الوقت الذي كان فيه الأزهر يخوض معركة ضد القيود الجديدة التي فرضتها الدولة على سلطته، كان يفقد شرعيته في أعين أفراد المجتمع برمته. وكانت الجماعات الإسلامية الجهادية تزداد قوة، وكان بعض أعضائها ينشرون الاعتقاد بأن علماء الإسلام، أي الأئمة والمشايخ الرسميين، ينبغي ازدراؤهم.

وكانت هذه الفكرة ترتكز على مبدأ أعيد إحياؤه ومؤداه أن كل فرد من المسلمين ينبغي له أن يتحدث إلى ربه مباشرة، أن يفسر لنفسه القرآن والأحاديث دون وساطة أو تدخل من جانب العلماء، واتهم واحد من أبرز المتطرفين في ذلك الوقت، شكري مصطفى، العلماء بتأويل النصوص الدينية لتناسب أهداف السلطة. وكان شكري مصطفى عضواً قيادياً في جماعة «التكفير والهجرة» التي ادعت لنفسها الحق في تحديد من يعد كافراً ومن يعد مسلماً حقيقياً. والمفارقة أن شكري مصطفى نفسه كان غير قادر على قراءة آية واحدة من القرآن عندما اعتقل سنة 1976[32]!! وشكلت الدعاوى المتداولة بين المتطرفين مثل شكري مصطفى، والتي تفيد أنهم يملكون مفتاح الإسلام الحقيقي، مصدراً لمنافسة ضارية بين الجماعات الجهادية وجماعة الإخوان المسلمين الأكثر رسوخاً، والتي ظلت تناور على مدى عقود من الزمان داخل وخارج القنوات الرسمية التابعة للدولة. وقال شكري مصطفى لمحكمة الجنايات سنة 1977[33]: «يمكنهم (أي العلماء) أن يصدروا فتاوى مفصلة لتلائم وجهات نظر الحاكم... لنشر الخطيئة، ولإعلان أن الحرام حلال باسم الإسلام». ولدعم اتهاماته هذه استشهد بالشيخ شعراوي الداعية الأكثر شعبية

ضد إطار الإسلام الرسمي أيام حكم السادات. وكان الشعراوي قد أفتى بأن سندات الخزينة الحكومية لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية على الرغم من أن معظم المسلمين الورعين يعتبرون مثل هذا الدخل الربوي غير شرعي[34].

اختار شكري مصطفى أيضاً محمد الذهبي، وزير الأوقاف السابق، ليتهمه بأنه من كبار المرتدين من بين العلماء. واختار الذهبي لأنه اعتبره مسؤولاً عن تقديم جماعة التكفير في صورة جماعة من المرتدين الإرهابيين. اختطفت الجماعة الذهبي، وأصدر شكري الأمر بإعدامه. على أن الجريمة التي رد بعض المشايخ مسؤوليتها إلى سمعة الأزهر، بحكم كونه أداة في يد الدولة، ستثبت أنها بداية الانقسام داخل الأزهر بين أولئك المرتبطين بنظام الحكم، وبين مجموعة متنامية من المشايخ المستقلين الذين كانوا يستمدون شرعيتهم من الإخوان المسلمين، ومن الشعب عموماً.

وبينما كان «العلماء» يتعرضون للهجوم من قبل الإسلاميين، الذين كانوا في هذا الوقت قد حشدوا عدداً كبيراً من الأتباع، كان ضباط الجيش أيضاً يلومون الأزهر بطريقة غير مباشرة على الهجمات العنيفة الي استهدفت شخصيات مثل الذهبي. وخلال المحاكمة العسكرية لأولئك المتهمين بقتل الذهبي استخدم لواء في الجيش عرضه الابتدائي للقضية ليتهم الأزهر بالتقصير في تقديم التعليم الديني الملائم للشباب وهو ما اعتبر مصدر الشر الراهن[35].

أثارت حملة العسكر على العلماء غضب شيخ الأزهر في ذلك الوقت، عبد الحليم محمود، فرد مسؤولية العنف بين الشباب المصريين إلى عجز قيادة الدولة. وقال إن الشباب يرتكبون أعمال العنف باسم الإسلام لأن إيديولوجية الحكام السياسية ليست راسخة الجذور في ثقافة البلد الدينية[36].

وتحت هذا الوابل من الهجمات من جانب الجيش، والإسلاميين المتطرفين، ومن جانب المجتمع على العموم إلى حد ما، بدأ الأزهر رحلته الطويلة نحو الاستقلال، الذي لم يتضح إلاّ في التسعينات. وكان تحول الأزهر

قد تزامن مع تغيرات مثيرة داخل مجتمع المؤمنين عموماً. ومن المستحيل معرفة هل كان المشايخ يستشعرون رياح التغيير وينتهزون هذه اللحظة لاستعادة المشروعية لدى الناس، أم تراهم كانوا، مثل الناس أنفسهم، يشهدون صحوة هي جزء من ردة الفعل على التيار العلماني الذي هيمن على الحقبة الناصرية. ومع ذلك، ففي مطلع الثمانينات كانت أكثرية المصريين قد طرحت عنها معظم التراث القومي الناصري، وراحت تتطلع، مرة أخرى، إلى الدين على أنه الملاذ الذي تلجأ إليه في الحياة. وبعد عقد من الزمان كان الإسلام هو العقيدة السائدة فعلاً، وباتت الأولوية عند معظم المصريين العاديين أن يكونوا مسلمين صالحين.

الرجل الذي وقف في طليعة تحدي الأزهر للدولة العلمانية هو جاد الحق علي جاد الحق، الإمام الأكبر وشيخ الجامع الأزهر من سنة 1982 إلى سنة 1996. وبعد فترة باهتة تولى فيها منصب مفتي مصر وردد خلالها سياسة الحكومة. عيّن إماماً أكبر من قبل الرئيس مبارك الذي كان واثقاً من ولائه للدولة. ولكن جاد الحق استغل قوة الأزهر التي انبعثت فيها الحياة من جديد للهجوم على ذات الدولة التي رعته واحتضنته. فقد عارض هو وكبار شيوخ الأزهر السياسة الرسمية في كل مناسبة، الأمر الذي أحرج الحكومة وعرضها لخسارة سيطرتها على العديد من جوانب الحياة اليومية المعاشة.

وكان الشيخ الأكبر يعتقد أن غرض الأزهر هو الدفاع عن العقيدة الإسلامية والحفاظ عليها لا في مصر وحدها بل في كل أرجاء العالم الإسلامي. في حين كانت رغبات الدولة المصرية أقل أهمية من حيث تأثيرها على الآراء والفتاوى الصادرة عن الأزهر، الذي كان يضفي، بدلاً من ذلك، الشرعية الدينية على ممارسات وعادات سبق أن أقر المجتمع بضرورتها لأي مسلم صالح.

وأعلن جاد الحق أن الواجب الإسلامي يحتم على المصريين إنجاب أسر

كبيرة، بينما كانت وزارة الإسكان في الدولة، تساندها منظمات المساعدات الغربية، تحث على تنظيم شؤون الأسرة. كما أباح علانية عادة ختان البنات الواسعة الانتشار في مصر.

استنكر الشيخ الأكبر أيضاً دفع الفائدة المصرفية، أو الربا، وأصدر فتوى تحظر الزيارات إلى الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس الشرقية تحت الاحتلال الإسرائيلي. وكلا الحكمين يتحديان سياسات الحكومة المصرية التي حرصت على تطوير أسواقها المالية على الطراز الغربي، وسعت إلى القيام بدور قيادي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

أما قرار الرئيس مبارك باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للسكان في أيلول / سبتمبر 1994، فقد وفر للأزهر وحلفائه في الشارع المصري منتدى عالمياً لاستعراض كفاحهم. وبعد أن روجت السلطات المصرية لمؤتمر القاهرة ليكون بمثابة واجهة لعرض مصر «الحديثة»، تردى بسرعة في مستواه المأمول وتحول إلى معارك ضارية دارت رحاها حول النشاط الجنسي للمرأة، وتحديد النسل، بين الإسلاميين المحافظين، الذين يدعمهم حلفاء جدد أتوا هذه المرة من الڤاتيكان، وبين اتحاد يضم الوكالات والمنظمات المانحة الغربية، والمجموعات النسائية ومنظمات تنظيم الأسرة، ووكالات مختصة بالتنمية. ولا يجب على هذه النتيجة أن تفاجئ أحداً.

في المجتمعات الإسلامية المحافظة، يعد الزواج والإنجاب واجباً دينياً، ومفتاحاً لتخليد الإيمان وضمان استمرار حياة الأمة. والمرأة المصرية تنجب في المعدل الوسطي أربعة إلى خمسة أطفال خلال حياتها، مع وجود عدد إضافي من حالات الحمل التي تنتهي في الأحوال النموذجية بالإجهاض. فعلى المرأة التي تعيش في مصر أن تتفادى يومياً أسئلة تتكرر باستمرار حول وضعها الأسري وعدد الأطفال الذين أنجبتهم. أما الفكرة الغربية القائلة إن على الزوجين أن يتعمدا الحد من عدد الأطفال في الأسرة فلا تعتبر مفهوماً غريباً فحسب، بل

تعد هرطقة عند الأتقياء، فمثل هذه السلطة يجب أن تترك لله.

الأدوار الجنسية المحددة بوضوح، والعادات الاجتماعية السائدة مثل الحجاب، وفصل الرجال عن النساء، تصدر كلها عن حاجة، مبنية على التفكير التقليدي، تهدف إلى تسخير الشهوة الجنسية عند البشر من أجل غايات دينية. وتتلخص وجهة نظر الأزهريين ومعظم المصريين في الملاحظات التي أدلى بها الشيخ التونسي ابن مراد حين احتج أن الإسلام يؤمن بعدم المساواة الجنسية. يقول الشيخ: «معنى الزواج هو سيادة الزوج... فالزواج فعل ديني... يعطي الرجل سلطة قيادة المرأة من أجل خير البشرية»[37].

في الغرب ينبثق وضع المرأة ومعاملتها غالباً من افتراض ثقافي واجتماعي ضمني مؤداه أن الأنثى أضعف قوة من الناحية البدنية، وأدنى مرتبة من الناحية الفكرية مقارنة بالذكر. وفي الإسلام تعتبر النساء مخلوقات فاعلة وناشطة، أمّا في المجتمعات الغربية العلمانية فينظر إليهن على أنهن سلبيات ومستكينات. ولذلك تعد السيطرة على النساء، ولا سيما رغباتهن الجنسية، أمراً ضرورياً للتحكم بالرجال وضمان النظام في المجتمع. وقد وجه النبي ﷺ وأمر من يشعر بالانجذاب إلى امرأة أن يهرع لملاقاة زوجته[38].

في داخل أسوار الأزهر، لم يكن لدى المشايخ شك في أن الأفكار الغربية الخاصة بتنظيم الأسرة وتمكين النساء، والصحة الإنجابية، وهي المواضيع المهيمنة على معظم جلسات مؤتمر السكان، تعتبر بمثابة تهديد مباشر للأمة التي حلفوا أغلظ الإيمان على حمايتها». وتابع الجامع وشيخه الأكبر القوي الهجوم.

وقبل أشهر من نزول الآلاف من أعضاء المنظمات غير الحكومية الأمريكية والأوروبية في مطار القاهرة، وهم يحملون بطاقات التعريف، وحقائبهم محشوة بواقيات الحمل وغيرها من وسائل تحديد النسل، حشد شيوخ الأزهر من كل حدب وصوب للمطالبة بإلغاء المؤتمر. وقالوا بإصرار:

كيف بلغت الجرأة بالدولة حد استضافة اجتماع للترويج لأفكار يرفضها معظم المصريين رفضاً باتاً؟ وشجب الأزهر المؤتمر بوصفه مؤامرة على قيم الأسرة الإسلامية، وخطة مرسومة من قبل الإمبرياليين والغربيين لخفض عدد السكان المسلمين الذين يتضاعفون بمعدل أسرع من معدل زيادة أفراد المجتمعات المسيحية. واتهم الشيخ محمد الغزالي، وهو من كبار العلماء، «أعداء الإسلام بالتآمر للقضاء على الإسلام وتخريب البلدان الإسلامية اقتصادياً وأخلاقياً». كما شجب المؤتمرَ الشيخُ جاد الحق وجبهة العلماء، وهي معقل للأزهريين التقليديين. وكانت أسبابهم هي ذاتها: تحديد النسل والإجهاض ينتهكان الشريعة. والإجهاض لا يباح تبعاً لرأي العلماء، إلاَّ إذا تعرضت حياة الأم للخطر.

ومع اقتراب نهاية المؤتمر وارتفاع حدة أصوات النقد، واصل الأزهريون تحدي مصداقية الدولة. واحتجوا بالقول: إذا كان السبب الأساسي للحد من النمو السكاني هو الحد من الفقر فلماذا أهملت الدولة مسؤولياتها على مدى عقود من الزمان، وفشلت في تلبية الحاجات الاقتصادية الأساسية للناس؟ وقالوا إنه ينبغي للدولة بدلاً من إرغام المسلمين على تحديد حجم أسرهم أن تؤمن الكهرباء وشبكات المياه في الريف، وأن تصلح الاقتصاد في المدن لخلق مزيد من فرص العمل. بدا موظفو الحكومة عاجزين عن الإجابة.

بينما كان النقاش يحتدم بين الأزهر والحكومة، لم يكن هناك إلاَّ عدد قليل من الناس في الريف، حيث استعمال وسائل منع الحمل هو الاستثناء، وتكون الأسر الكبيرة هي القاعدة، قد سمعوا حتى بانعقاد مؤتمر السكان في القاهرة البعيدة عنهم. وسافرتُ إلى قرية عزبة عبد الله النائية لأطلع مباشرة على وجهات نظر الفلاحين حول ما أطلق عليه البعض اسم «موانع الحمل الامبريالية» التي تمارس داخل القاعات الفخمة لمركز المؤتمرات في العاصمة.

ما زال القرويون في عزبة عبد الله، التي تغسلها مياه النيل المندفعة، يتندرون بحكاية اللقاء الذي جرى بين أحد مواطني القرية، محمد علي محمد، وفريق من العاملين في برامج المعلومات الأجنبية، الذين أتوا لترويج حبوب منع الحمل بين أهالي القرية. ويبدو أن محمداً قد استمع لوهلة لحديث زواره قبل أن يطردهم بعصاه ويطاردهم عبر حقول الذرة التي ارتفعت سيقانها، حتى وصلوا إلى بر الأمان في سيارتهم «اللاند روڤر». وليس ثمة شك في الطرف الذي يتعاطف معه الأهالي!!!

قال محمد شارحاً وعلى وجهه تكشيرة، وهو يفتل شعر شاربيه الأشهبين، كمقود الدراجة: «الله الذي خلق العالم كله يقرر، ويرزق العائلة بحاجتها من الطعام، أما استعمال وسائل منع الحمل فهو حرام». أما نساء القرية فقد شرحن لي، وهن مجتمعات حول موقد الكاز يحضرن القهوة، طرائق منع الحمل المطورة محلياً. قالت سامية محمد، وهي امرأة ناحلة ترتدي ثوباً حريرياً أرجوانياً ضارباً إلى الحمرة، في مثل رقة الورق: «لا أستعمل موانع للحمل، لكن ليس لدي سوى خمسة أطفال وفي القرى النائية في الصعيد، مثلما هي الحال في مدن الأكواخ في القاهرة، فإن رسالة الأزهر ومشايخه للحكومة المركزية، هي التي تعكس الأفكار الشعبية المتصلة بما هو مطلوب في ظل الإسلام. وقالت سامية: «لقد أقبل الأجانب إلى هنا وقالوا: طريقتنا أفضل، ولكني لا أظن هذا. إن تناول حبوب منع الحمل مناقض للطبيعة، ولشرع الله، وهذا مماثل لنبتة تأخذ في النمو، وفجأة يأتي أحدهم ويقطعها».

غدت المسائل المتعلقة بالنشاط الجنسي للمرأة، التي ظلت منذ عهد بعيد موضوعاً للنقاش في قاعات الأزهر الواسعة، الشاغل الأول للمصريين على الصعيد القومي، بعد أن بثت محطة CNN تقريراً جرى توقيته ليتزامن مع مؤتمر السكان، عرضت فيه عملية ختان فتاة صغيرة بكل تفاصيلها المروعة والدموية.

وتشمل هذه العملية التي تعرف في العربية باسم «الطهور» أو التطهير، قص جزء من البظر أو إزالته، وفي كثير من الأحيان بتر الشفرين الصغيرين. تسمَّر المتفرجون في مختلف أنحاء العالم كمن أصيب بالشلل من جراء رعب الفتاة البالغة من العمر عشر سنين، إذ كان معصماها مشدودين إلى كاحليها، في حين كانت أمها تغني، وأقرباؤها ينظرون إليها، وهي تتضرع إلى أبيها بعد ذلك قائلة: «لماذا تفعلون بي هذا؟». وقد أدانت الجماعات النسائية الدولية الحكومة لأنها غضت الطرف عن هذا الإجراء الذي يتم في كثير من الأحيان في المنزل، من دون مخدر، وعلى يد جزارين أو حلاقين.

أمّا الرئيس مبارك فقد أعلن للعالم، في مسعاه لحماية سمعة البلاد، في تقرير ثان لمحطة CNN أن الدولة ستفرض عقوبات أشد لصرف الناس عن طقس شعائري يمارسه قرابة 97٪ من السكان. لكن استجابة المصريين «للفضيحة» كانت الدفاع عن حقهم في حرية الاختيار: إذا أراد الوالدان ختان بناتهما فلا شأن للدولة بذلك. وادعى مراسل محطة CNN في القاهرة آنذاك أن التقرير خدم هدفاً أخلاقياً سامياً بفضح هذا الطقس، وبالتالي الحد من تكراره. وفي الحقيقة، زاد البرنامج من ازدهار التجارة السرية التي يستفيد منها الجزارون، والقابلات، الذين يمارسون عمليات بتر الأعضاء الجنسية للفتيات في الأزقة والحواري بدلاً من أن يتم ذلك في العيادات الطبية المتخصصة. أما بالنسبة للأزهر، فقد أخرج الجدل المحتدم حول ختان الفتيات المشايخ التقليديين من خلوتهم وحجراتهم المنعزلة. إذ تضمن كل المكونات اللازمة لإثارة حماسة العاطفة الشعبية: الجنس، وحق الدولة في التدخل في مسألة دينية على جانب كبير من الحساسية. كما أثار حفيظة جاد الحق ضد خليفته، مفتي مصر، محمد سيد طنطاوي. وكان الإمام الأكبر، شأن التقليديين من قبله، يشجع على ختان الفتيات المراهقات، كوسيلة للحد من الشهوة الجنسية عندهن، وضمان سلامة النظام الاجتماعي. وقضى بأن الختان للبنات «ممارسة

محمودة لشرف النساء». وأصدر المفتي طنطاوي ذو النزعة العصرية فتواه المعاكسة في سنة 1994، احتج فيها بأنه لا وجود لنص في الإسلام يجعل الختان إلزامياً للنساء، وكتب يقول إن هذه الممارسة سوف تحرم الرجال من متعة الاتصال بأزواجهم اللواتي سيكن عاجزات عن الوصول إلى الذروة، واستشهد في فتواه بالنبي الذي طلب من أتباعه عدم المبالغة في استئصال الأعضاء الجنسية لأن ذلك خير للمرأة وأكثر إمتاعاً للزوج.

وكنت أريد أن أسمع جانب الحجة الذي حاولت صحافة الدولة الرسمية أن تبقيه مستتراً، فقمت بزيارة للشيخ محمد البري، وهو من المنشقين على الأزهر، وكان الشيخ بري رجلاً طويلاً هزيلاً، في أواخر العقد السادس، يتميز بواقعيته وسخريته المريرة، واكتسب مؤخراً شهرة كبيرة بحكم كونه زعيماً في جبهة العلماء، وهي جمعية خيرية تأسّست داخل الأزهر في الخمسينات، وبرزت في التسعينات كملاذ لخصوم المؤسسة والمعتقدات التقليدية. وكان مستعداً لإعلام الصحفيين بما كان يعتقده المشايخ الآخرون الذين يرتبطون بفكر المؤسسة ولكنهم ما كانوا ليسلموا بذلك علانية. وهو يشجب ممارسات قوات الأمن، وسياسة التعذيب الوحشي التي تنتهجها، بل حتى قتل المشتبه بانتمائهم إلى التنظيمات الإسلامية الجهادية. كما يؤكد أن هذه الممارسات والتجاوزات موثقة جيداً ومن السهل إثباتها. ولم يكن بري ينكر حقيقة أن المتطرفين هم وسيلة للإطاحة بالدولة، ولكنه يعتقد أن الحكومة الحالية قد ابتعدت كثيراً عن طريق الإسلام، وكان على علماء الدين من أمثاله أن يعيدوا الأمور إلى نصابها.

ويعيش الشيخ في منزل حسن التجهيز، متطور إلى درجة تتجاوز قليلاً موارد شيخ أزهري يعيش على راتب حكومي زهيد. وبدلاً من الأثاث الكئيب المعتاد، كانت حجرة الجلوس مزخرفة برسومات من الزهور، وأضافت ابنته الصغيرة بهجة إلى الجو المرح الذي خيَّم على لقائنا، وهي تركض داخلة وخارجة من غرفة الجلوس، خلال الساعات التي أمضيتها هناك. ففي كل

ثلاثين دقيقة تقريباً، كانت تعاود الظهور في الغرفة لتختبىء وراء أحد المقاعد حيث يجلس والدها، إلى أن وضع حبة من الحلوى في يدها الصغيرة. وكانت فرحتها وسيماؤها اللامبالية تلحان في الإجابة عن السؤال الواضح. كنت أتساءل هل من المقدر على هذه الفتاة الحلوة، التي كانت في الرابعة من عمرها تقريباً أن تواجه سكين الجزار؟!!

كان بري متردداً حتى في ذكر كلمة الختان. وفي ذلك الوقت كان تقرير محطة CNN قد أثار جدالاً حامي الوطيس بين الإسلاميين والأزهر من ناحية وبين مسؤولي الدولة من ناحية أخرى، إلى درجة أنه لم يعد هناك سوى قلة من الناس الراغبين في الكلام حول الموضوع. وبالنسبة إلى المصريين العاديين، كان مجرد رؤية صحفي أجنبي كافياً لأن يفروا مذعورين، وكانوا يخشون أن يعرف بأنهم ختنوا بناتهم فيزج بهم في السجن، نظراً لتصاعد الضغط على مسؤولي الدولة لكي يثبتوا للمنتقدين الغربيين أنهم لا يشجعون الناس على هذه الممارسة.

وأقنعت بري بأنني مهتمة بالعلاقة بين أفكار التقليديين حول الختان ووجهات نظرهم في الشهوة الجنسية للمرأة. لماذا يجب كبح شهوة المرأة الجنسية؟ وكيف يؤدي هذا إلى حفظ النظام في الأسرة.

قال بري شارحاً وهو يقدم الشاي والبسكويت في منزله بضاحية مصر الجديدة في القاهرة: «المرأة يمكن أن تستثار في أية لحظة، وحتى إذا كانت تركب سيارة ومرَّت فوق بعض المطبات أو اهتزت قليلاً، يمكن أن تغدو مستثارة جنسياً» وفي هذا دعوة إلى «الفتنة» التي تفجرها شهوتها المنفلتة من عقالها.

«وما إن يحدث هذا حتى يفقد الرجل السيطرة على نفسه، وهكذا ترين أن هذه الممارسة لا يقصد بها معاقبة المرأة، ولكنها ضرورة».

تناول بري أيضاً بشكل عام الانقسامات الموجودة داخل المؤسسة، والتي خرجت الآن إلى العلن، وقال مؤكداً: «لا بد للأزهر أن يستعيد مجده. لقد أصبحنا نشم مؤخراً روائح محاولات لتقويض الأزهر وتشويه صورته بسبب مواقفه حيال بعض الأمور، غير أن صورتنا لا يمكن تلويثها لأن الشعب يساندنا».

وأكد بري أن هناك آراء سياسية متناحرة داخل الأزهر. أما جبهة العلماء التي كانت نائمة على مدى السنوات العشرين الأخيرة، فقد نهضت لتلحق بالصحوة الإسلامية، وهي تزداد نشاطاً في الترويج للأفكار التقليدية. ولم يقل مباشرة إن الجماعة تهدف إلى أن تكون قوة مقابلة للمشايخ الذين يساندون سياسات الدولة. غير أنه ألمح إلى ذلك بشكل غير مباشر. وعلى كل حال، فإنه لم يكن مضطراً إلى ذلك. وكان مشايخ الجبهة صريحين في الإعلان عن آرائهم الاجتماعية المحافظة في منتصف التسعينات وأواخرها. وأعطتهم الصحافة مكاناً بارزاً لعرض آرائهم في مناسبات متكررة. وبغض النظر عن الموضوع، فإن الجبهة هي التي تقود الجدال الديني في أغلب الأحوال. وفي القضية المثيرة لنصر حامد أبو زيد، وهو أستاذ في جامعة القاهرة، اتهم بالردة عن الإسلام، دعت الجبهة إلى طرد أبي زيد من الجامعة. وبعد معركة قانونية طويلة، حكمت في نهايتها المحكمة بأنه لا بد من تطليق أبي زيد من زوجته لأنه مرتد، إذ لا يمكن لامرأة مسلمة أن تتزوج رجلاً غير مسلم، وكانت الجبهة هي التي تقود الهجوم عليه. وخوفاً على حياته، هرب أبو زيد وزوجته إلى هولندا، حيث يعيشان الآن. كما شنت جبهة العلماء حملة في سنة 1997 على أستاذ آخر في جامعة القاهرة، هو حسن حنفي الذي دعي للحديث في الأزهر. وأعلنت الجبهة أن كتابات حسن حنفي الفلسفية عن الدين تمثل انتهاكاً للتعاليم الإسلامية. ثم شرعت الجبهة في الهجوم عليه في الصحافة. وضعت هاتان القضيتان الجماعة في طليعة الجناح المحافظ في الأزهر، مما استفز مجلة

علمانية تنزع إلى الإثارة، «روز اليوسف»، لتسمية أنشطة الجبهة بـ «الإرهاب الفكري».

قال بري، وهو منتقياً كلماته بعناية: «لقد آن الأوان لتخرج هذه البلاد من الظلام وتعود إلى سبيل الإسلام. ولن تنطلق أسود الإسلام من عقالها ما لم تكن هناك صواريخ إسرائيلية.. فنحن بحاجة للعدو ليوقظنا من سباتنا. فالإسلام يصحو دائماً حين يتعرض للقمع. وهنالك الكثير من القمع في هذه الأيام».

بعد بضعة أقداح من المشروبات الخفيفة والشاي، ومزيد من المشروبات، قلت له إنه لا بد لي من الانصراف. ولكن الشيخ بري أصر على بقائي، فاستخدمت العلة الوحيدة التي أعرف بأنها ستحظى بموافقته، قلت: عليّ أن أسرع بالعودة لإعداد الغداء لزوجي. قال: «لا بأس إذن، إذا كان زوجك ينتظر، فعليك الذهاب مهما كلف الأمر». ودعني الشيخ وأنا أغادر منزله، ولم يكن يعلم أن زوجي يعيش في استنبول.

ومثل جبهة العلماء، يمثل مجمع الأزهر للبحوث الإسلامية قوة كامنة أخرى، قوية مقابل الدولة، ويناط بلجان مشايخها الذين يحظون بالاحترام إصدار الفتاوى الدينية. شيخ الأزهر هو الذي يعين رجال الدين هؤلاء. وقد استخدم جاد الحق ولايته ليملأ المجمع بالشيوخ المحافظين من زملائه. ولا تعد فتاوى المجمع ملزمة قانونياً، غير أنها تفيد في حشد الرأي العام لتأييد القضية التي يتبناها المشايخ من دعاة التقليد. وإذا أصدر المجمع فتوى تناقض أخرى صادرة عن المفتي الموالي للدولة، مثلاً، كان في وسع المؤمنين أن يجدوا الراحة في اتباع مشورة كبار العلماء داخل الأزهر.

على مدى أربعة عشر عاماً، شهدت ولاية الإمام الأكبر جاد الحق نفوراً واضحاً باعد بين مؤسسة الأزهر والدولة. وانتهى جاد الحق وحلفاؤه داخل الأزهر، وفي الشارع المصري، إلى اعتبار الدولة عقبة تعيق إقامة حكم ديني

حقيقي يكون له حق الإشراف على كافة جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية في مصر. وأكد هذا الانقسام نزاع مستفحل دام عقداً من السنين بين جاد الحق، وطنطاوي (المفتي الذي عينته الدولة)حول من تكون فتواه شرعية وملزمة لكل المسلمين. ومثال ذلك أنه بعد أن أعلن جاد الحق أنه محظور على المسلمين زيارة القدس ما دامت المدينة المقدسة تحت الاحتلال الإسرائيلي، لم يكتف طنطاوي بالاحتجاج بأنه ينبغي أن يسمح للمسلمين بالسفر إلى القدس، بل أعلن أنه سيفعل ذلك بنفسه، إذا دعاه إليها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

تكمن في أساس النقاش حول مشروعية الفتوى فلسفتان متعارضتان تتصلان بمسؤولية الأزهر تجاه الدولة والشعب، فقد اعتقد جاد الحق أن على الأزهريين لعب دور حراس العقيدة، وحماية المجتمع من الشر، وتوجيهه نحو كل ما يتسم بالفضيلة. وعندما سئل جاد الحق عن آرائه فيما يتعلق بمسؤولية الأزهر عن الرقابة على الأفلام والكتب، أجاب قائلاً: «يجب علينا أن نكون حذرين ونحمي عقول الأمة من هذه السموم، تماماً مثلما يضبط موظفو وزارة الصحة أولئك الذين يروجون الأطعمة المسمومة. وإذا كنا نحمي بطون الناس ألا يكون من الأولىٰ حمايتهم من السموم الفكرية؟»[39].

من جهة أخرىٰ كان طنطاوي يعتقد أن من واجب الأزهر مساندة سياسات الدولة. وبحكم كونه مفتي مصر، وإماماً أكبر للأزهر بعد وفاة جاد الحق، كان لا ينحرف عما قررته مراسيم وأوامر الحكومة إلاَّنادراً. كما قلل من أهمية التقارير التي تحدثت عن وجود شقاق مع جاد الحق، مشيراً إلى أن أمثال هذه الخلافات حول التأويلات الدينية متأصلة في الإسلام «هذه الاختلافات في الرأي حقيقية وطبيعية، وقد وجد مثل هذا الخلاف حتى في أيام النبي محمد ﷺ. وهي خلافات حول قضايا شرعية في الشريعة الإسلامية... لكنها لم تضعف أسس الاحترام المتبادل والصداقة بيننا»[40].

وعندما سئل لماذا يوجد مصدران للفتوى، أي مكتب المفتي، والأزهر،

بدلاً من مصدر واحد، رد الطنطاوي بقوله: «لكل عالم بالشرع الحق في إصدار أوامر دينية أو آراء شرعية، فإذا كان على حق وافقناه، وإذا كان على خطأ حاججناه. غير أننا لا نستطيع أن نأخذ هذا مباشرة من الفقهاء في مصر، إن مسألة توحيد أو دمج مصادر الإفتاء مسألة تنظيمية تخص الحكومة»[41].

لكن الشقاق بين طنطاوي وجاد الحق أدى إلى استقطاب الأزهريين، وأسهم في تشكيل تحالف محافظ كان يدعم سياسات التقليديين بحزم. وفي حين قنع أعضاء هذا التحالف بالعمل وراء الكواليس، تاركين جاد الحق ليكون الرجل الناطق بلسانهم في الواجهة إلاّ أنهم أصبحوا أقل قناعة ورضىً بعد وفاة جاد الحق وهو قائم على رأس عمله. وعندما شغل طنطاوي منصب الشيخ الأكبر، اكتشف بسرعة أن الموالين لجاد الحق، الذين لقوا التشجيع من الشيخ الراحل على مدىٰ أربع عشرة سنة، ظلوا ملتزمين بقضية التقليديين المحافظين. كان طنطاوي يواجه معارضة حيثما التفت. فقد قاطع المحافظون اللقاءات المبكرة التي عقدها في الأزهر. وتفجرت احتجاجات لا سابق لها لكنها لم تلق من الصحافة المصرية سوى القليل من الاهتمام، وحتى أعمال طنطاوي التي تبدو دنيوية لا علاقة لها بأي تعليقات لم تسلم من تعليقات المحافظين الانتقادية. ففي أيار / مايو 1996، أي بعد قليل من تولي طنطاوي منصبه، انهالت عليه جبهة العلماء بالنقد اللاذع لحضوره مأدبة غداء استضافها «نادي الليونز»، وهو جمعية اجتماعية خيرية تتبع مركزها الرئيسي في الغرب. وقالت الجبهة مؤنبة الطنطاوي إن نادي الليونز، معروف بأنه «ماسوني تديره شبكات يهودية، يستهدف السيطرة على العالم، واستئصال شأفة الأديان، ونشر الفوضى والفسوق، وتجنيد أناس محليين للتجسس ضد بلادهم»[42]. وبلغ الحنق على تعيين طنطاوي إماماً أكبر درجة من الانفعال المحموم جعل المشايخ داخل الأزهر ومجمع الجامعة، الذين سعوا من قبل إلى عدم الإفصاح عن رأيهم وإبقائه ملتبساً، يعلنون جهاراً

وبكل وضوح عن وجهات نظرهم المعادية لسياسته. وعندما بذل طنطاوي ما بوسعه لتجريد المحافظين التقليديين من المكاسب التي غنموها، غدا الصراع المحتدم أصلاً أكثر حدة، ومع ذلك فقد أحجم العلماء الساخطون عن التحدي السافر لمشروعية الطنطاوي بوصفه إماماً أكبر. فانتقاد أعماله وتصرفاته في الصحافة شيء والتشكيك بسلطاته وصلاحيته في إدارة المؤسسة شيء آخر تماماً، ولا سيما عند الحديث إلى أجنبي.

لم أتمكن من اختراق جدار السرية هذا إلاّ بتدخل ابن أحد الأزهريين من ذوي المكانة الرفيعة حيث وفر لي من اللقاءات النادرة مع شيخين نافذين، أحدهما نائب رئيس مجمع البحوث الإسلامية، سيد عسكر، الفرصة المناسبة لإلقاء نظرة خاطفة توضح الاتجاهات الفكرية المتنافسة التي تعمل خلف الجدران المهيبة للأزهر. وعندما لقيت عسكر كان قد أرغم مؤخراً على ترك رئاسة إحدىٰ اللجان الأزهرية في عملية تطهير قام بها طنطاوي، وكان يجلس معه زميل له من المحافظين هو الشيخ جمال قطب. ولم يكن لدى العالمين شك في أن الإمام الأكبر الجديد كان يسعى إلى نزع المكاسب التي نالها التقليديون في العقد الأخير، أيام جاد الحق.

وقال الشيخ عسكر مفضياً إليّ ما بسره: «طنطاوي يتخلص من الأشخاص الذين لا يشاطرونه آراءه. نحن في عصر يتعرض فيه دور الأزهر للتشويه، في الداخل وفي الخارج».

«لقد أصبح نفوذ الأزهر بالغ القوة أيام جاد الحق، إذ تم إنشاء رابطة بين العلماء، وبين أولئك الذين يتعاطفون مع الصحوة الإسلامية، وكانت هناك، من قبل، هوة بين الأزهر وبين الجماهير، غير أن هذه الهوة ردمت أيام جاد الحق. لقد كان الشيخ يريد الوصول إلى الشارع».

وقال لي الشيخان إن المسلمين الحقيقيين في كل مكان الآن قد ألقي

بهم في حالة من التشوش والبلبلة من جراء تحركات جرت في عهد طنطاوي لربط الأزهر بتحالف أوثق مع الدولة، وقال الشيخ قطب إن الحكومة والشعب يواجهان أزمة بالغة الخطورة، وهذا ناجم عن تدخل الحكومة في الأزهر. هذه الأزمة تهدد الحكومة، وقد ضاعت جماعة المؤمنين، إذ لا يعرفون من يصدقون: فهم يشكون الآن في آراء الشيخ الأكبر والمفتي ووزير الأوقاف.

«الجماعات الإسلامية، مثل الجماعة وغيرها، تم تشكيلها كرد فعل على انتهاكات الحكومة لدور الأزهر. وقد وجدت هذه الجماعات بسبب عدم ثقة الشعب في الحكومة، وفرضت الحكومة قيوداً على الأزهر، وعندما يرتبط الأزهر بعلاقة مع الدولة يخسر هو أيضاً مصداقيته». وقلت أسأل الشيخ قطب: في هذه الحالة، ألا يكمن الحل في إزالة الدولة العلمانية بأكملها؟ «كلا، فالإسلام ليس أسلوب حكم، ونحن لا نريد أن يكون رئيس الجمهورية شيخاً، بل نريد أن تكون الشريعة قانون البلاد، على أنها لم تطبق في مصر بعد، بالرغم من أنها كتبت في الدستور في عهد السادات». واشتد أوار معركة الشيخ الأكبر مع نقاده المحافظين في كانون الأول / ديسمبر 1997، عندما استضاف الطنطاوي اجتماعاً لا سابقة له في الأزهر مع الحاخام الأكبر ييسرائيل مئير لاو، زعيم يهود الأشكينازي في إسرائيل. لا يمكن وصف اجتماع طنطاوي مع الحاخام إلاَّ بأنه متفجر. إذ انعقد قبيل شهر رمضان، وسط غضب متصاعد عم العالم العربي تجاه موقف العناد والتصلب الذي اتخذته إسرائيل من عملية السلام المتوقفة في أوسلو. لم يقبل المواطن المصري العادي أبداً اتفاقيات صلح كامب ديڤيد، أو بقدر ما يتعلق الأمر بذلك، لم يقبل أي محاولة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. ورأى معظم المسلمين في دعوة رئيس الحاخامات إلى معقل الإسلام السني ذاته خيانة كاملة لجهد السنوات الخمسين ضد الدولة اليهودية. لقد كان سليم العوا، المفكر الإسلامي المصري الذي يتمتع باحترام

كبير، يتحدث باسم الكثير من المصريين حين شجب الزيارة بشدة، على الصفحة الأولى من جريدة «الشعب» اليومية الإسلامية، وكتب رسالة احتجاج إلى مجمع البحوث: «لم أصدق عيني عندما قرأت أن الشيخ الأكبر قابل الحاخام الصهيوني في القاهرة. . . وكأن الصهاينة يريدون أن يعلنوا أمام العالم كله أنهم حققوا التطبيع مع رمز الإسلام السني. . . العالم الإسلامي بأكمله، ومع شيخ الأزهر ذاته».

وقال العوا متسائلاً: «لماذا يصبح مقرك مكان التطبيع مع الصهاينة؟ وكيف سنستقبل رمضان مع أكبر هزيمة روحية في العصر الحديث؟».

ملأ الذعر كيان الطنطاوي، إذ لم يكن يتوقع أن يثير مثل هذا اللقاء حفيظة العالم الإسلامي. ودافع عن نفسه، وهو يرتجف من شدة التوتر، في مقابلة طويلة مع قناة فضائية قطرية بثت في مصر وفي أنحاء الشرق الأوسط. وسأله محاوره لماذا قرر مقابلة الحاخام ما دام سلفه، جاد الحق، قد رفض.

«سرت على خطى نبينا عليه السلام، فقد قابل اليهود وكان له حوار معهم. فهل كان من المفروض أن أرفض لقاءه فيذهب إلى بلاده ويقول إن شيخ الأزهر كان عاجزاً عن لقائي؟» وسأله المحاور: «ما هو جوابك للدكتور سليم العوا الذي قال إن هذا اللقاء أخطر من أي شكل من أشكال التطبيع؟».

رد الطنطاوي قائلاً: «هذا منطق الجبناء والخانعين، هل يستطيع الدكتور العوا أن ينكر أن النبي ﷺ وصاحبه أبو بكر قابلا اليهود؟ وبعد هذا يقولون تطبيع، أي تطبيع؟».

على أن جواب طنطاوي لم يفعل الكثير لتهدئة غضب ناقديه داخل الأزهر. وفي الحقيقة، أعطى هذا الجدل التقليديين البينة التي كانوا يحتاجون إليها ليتحدوا مواءمته لاحتلال أرفع مركز إسلام السني. وعلق على ذلك

يحيى إسماعيل الأمين العام لجبهة علماء الأزهر، قائلاً: «إن ما نقرأه حول اللقاء بين شيخ الأزهر والحاخام الإسرائيلي صدمنا جميعاً. ولا بد لنا أن نظل ملتزمين بالفتاوى الصادرة عن كبار العلماء منذ سنة 1936، والتي هي فتاوى رسمية تمنع التعامل مع اليهود المحتلين بأي سلاح سوى الجهاد إلى أن يجلوا عن بلادنا».

واليوم، يظل المشايخ المحافظون، الذين لم تردعهم مساعي الطنطاوي للقضاء على نفوذهم، ملتزمين بتغيير الأزهر من الداخل. وعلى كل حال، فقد خرج منشقون آخرون قبلهم على هذه المؤسسة بصورة كاملة، وحملوا رسالتهم إلى الجماهير مباشرة. ترك بعض هؤلاء المشايخ المنشقين آثاراً عميقة في حركة الإحياء الإسلامي، لا في مصر وحدها، بل في أرجاء العالم العربي. فالشيخ عبد الحميد كشك، الذي درس في كلية أصول الدين في جامعة الأزهر، نجح منذ أوائل السبعينات في حشد جمهور غفير من الأتباع، إلى حد أن إحدىٰ المجلات التي تمولها دولة خليجية قد منحته لقب «نجم الدعوة الإسلامية»[43]. كان كشك معادياً للآراء التقليدية داخل الأزهر منذ بداية مهنته. وفي سنة 1966 كان واحداً من بين آلاف من المشتبه بانتمائهم إلى جماعة الإخوان المسلمين، والذين سجنوا خلال حملة عبد الناصر التي شنها لتطهير المجتمع من التأثيرات الإسلامية[44]. ثم أطلق سراحه سنة 1968، بعد احتجازه من دون أن توجه له أية تهمة.

ما ساعد الكشك على الارتقاء إلى النجومية. هو الانتشار الواسع لخطبه المسجلة. فعلى أرصفة وزوايا الشوارع الممتدة من القاهرة إلى جدة، يمكن سماع صوت الكشك المدوي من مسجلات الكاسيت وهو يسخر من الأزهر لوقوفه إلى جانب الدولة، ويتهكم على أنظمة الحكم العربية الكافرة. الأغلبية العظمى من أتباع الكشك هم من الشباب الملتحين في الجماعات الإسلامية. كما أدان الكشك هيئة «العلماء الرسمية» لفشلها في تحمل مسؤوليتها في توفير

التعليم الديني المناسب لشباب مصر. أما النتيجة فكانت ـ تبعاً لكشك ـ خلق جيل من «المفكرين» الذين بلغوا الحلم، مثل أولئك المتطرفين الذين كانوا العقل المدبر وراء اغتيال السادات.

عندما التقيت به في تشرين الثاني / نوفمبر 1996، وهي المقابلة الصحافية الأخيرة التي سيعطيها قبل موته بعد شهور، بدا من الواضح أن الكشك كان منهكاً. والصوت القوي الذي أكسبه الشهرة، بات الآن خشناً واهياً. لكن حكمه على الأزهر كان في تلك الأمسية على نفس الحدة التي اتسم بها في أوج قوته حين كان نجماً من نجوم وسائل الإعلام. ولأنه كفيف (منذ الطفولة) فقد دعا أحد طلابه إلى حجرة الجلوس المعتمة في بيته، حيث شربنا الشاي معاً، ونحن نجلس على مقاعد خشبية صلبة استخدمت كأريكة. سأل الشيخ الطالب أن يقرأ قصصاً من نص قديم يظهر مدى شجاعة الأزهريين خلال فترات معينة من التاريخ المصري. واستمرت القراءة نحواً من نصف ساعة قبل أن يقدم كشك مغزى القصص.

«الأزهر لا يؤدي رسالته، ولا بد أن يعيد فرض احترام حقوقه على الآخرين، وأن يقلل من اتكاله على الدولة. الشيخ الأكبر ينبغي انتخابه، وما كان ينبغي للجامعة أبداً أن توسع منهاجها ليضم مواداً من خارج إطار الدين».

وفي اليوم التالي لوفاة كشك ظهر نعي وجيز له في الصحف المصرية. ولم يحظ «نجم الدعوة الإسلامية»، الرجل الذي كان يجتذب مئات الألوف من الأتباع في أنحاء العالم العربي، إلاّ باعتراف بسيط بفضله من الدولة التي سجنته، وفي النهاية حرمته من منبره الحبيب!!.

ومثلما فعلوا تجاه معظم الجوانب الحميمة في الحياة الاجتماعية ـ الجنس، والزواج، والأسرة ـ وسع شيوخ الأزهر سيطرتهم لتشمل الفكر في مصر، متعدين في ذلك على دور الدولة التاريخي في السيطرة على حرية التعبير. وفي السنوات الأخيرة، استخدموا سلطتهم الدينية لحظر الأفلام،

والكتب، والمواد الأخرى التي اعتبرت غير إسلامية. ولم تعد هذه السلطة محصورة في نطاق المسائل الدينية الصرفة، الأمر الذي مثّل توسعاً مهماً في التفويض الممنوح لهم. وفي الوقت ذاته مارس المسجد قدراً متزايداً من التأثير على برامج التلفزيون الحكومي، ليضمن سيطرة المحافظين على قنوات البث العامة. بل وتعدت هذه السلطة أحياناً تخوم التيار الرئيسي في المجتمع، لتصل إلى الحركة الإسلامية الجهادية من أجل التأثير في المتطرفين الذين يجدون عموماً منبع الإرشاد الروحي خارج الأزهر. وفي أوائل التسعينات، استخدم الأزهر تهديد المتطرفين الجهاديين ليصبح سلطة قوية بالحق الشخصي. وفي الواقع، كانت الرسالة التي نقلها جاد الحق إلى السلطات هي: لسوف يكون الأزهر صوت العقل في الشؤون الدينية لصالح الدولة، إن وافقت على توسيع السلطة القانونية للمؤسسة.

أمّا السلطة التي كانت تتهم على نحو مطرد بأنها غير إسلامية، فقد قررت أن التعاون الوثيق مع الأزهر يمكن أن يحسن صورتها. ومن أجل ذلك، سمح للأزهر بتوسيع نطاق رقابته على الثقافة، من خلال توسيع نفوذ وتأثير مجمع البحوث الإسلامية. وكان المجمع يراجع عادة الكتب والأفلام المتصلة بالدين، تاركاً كل القرارات الأخرى، كتلك المتعلقة بالفن والأدب، لوزارتي الثقافة والتربية. وفي تموز / يوليو 1993 طلب جاد الحق من الجمعية العمومية لهيئة الفتوى والتشريع، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن حماية المجتمع المدني، أن تحدد بوضوح دور الأزهر في الرقابة على الأفلام والموسيقى وأشرطة الڤيديو، وأن توضح الخط الفاصل في المسؤولية عن تلك الأمور بين مؤسسة الأزهر والدولة. وكان جاد الحق يستفيد من خوف الدولة من أن يستثير الأدب ووسائل الإعلام الأخرى الحركة الجهادية. «بعض المجلات والصحف تشتم الدين وعلماء الدين عن قصد، وكتابها ومحرروها يفسرون الدين تفسيراً خاطئاً. . . إذا قبلنا أن تصرفات هذه الصحف والمجلات مجرد تطرف،

وليست تدميراً للمجتمع الديني، أفلا ينبغي لنا أن نتوقع ردود أفعال على هذا؟»[45].

وكان جواب الجمعية العمومية الذي صدر في شباط / فبراير 1994، انتصاراً للأزهر وضربة لمثقفي مصر العلمانيين. فقد قضت الجمعية بأن على مجمع البحوث الإسلامية أن يحمي النظام العام والأخلاق على وجه العموم، وبذلك وسعت حدود سلطته لتتجاوز القضايا الدينية. ولكن الجمعية مضت إلى أبعد من هذا، معلنة أن آراء الأزهر «ملزمة» ولا يمكن إسقاطها من قبل وزارة الثقافة. وقد كتب هذا الرأي طارق البشري، أحد أشهر القانونيين والمفكرين الإسلاميين في مصر، وأكثر من يحظ منهم بالاحترام والتقدير.

اعتبر خبراء القانون توسيع سلطات الأزهر الرقابية بمثابة محاولة من قبل الدولة لاستخدام الأزهر لزيادة مشروعيتها الدينية، وجاءت البينة على نوايا الدولة من وزير الثقافة، فاروق حسني، الرجل الذي كان المثقفون العلمانيون يحسبون أن في وسعهم الاعتماد عليه للدفاع عن حرياتهم ضد الأزهر. وعندما هاجم الإسلاميون في البرلمان حسني لسماحه بنشر مطبوعات «غير محتشمة» احتج بأن الأزهر وافق على محتوياتها، وبذلك أصدر موافقته بعد مهرها بختمه الديني. وقال حسني: «الأزهر سلطة عليا، وعندما يتكلم الأزهر يجب على الجميع أن يلتزموا الصمت»[46].

وعندما تم التخلي عن السلطات الإضافية لصالح المشايخ، كان قرار البشري مبنياً على تاريخ طويل من الرقابة من قبل حراس الأزهر. وفي حالة ربما كانت هي الأكثر شهرة في هذا القرن، هوجم الكاتب والناقد والأديب الشهير طه حسين سنة 1926 بسبب دراسة له تناولت الشعر الجاهلي أكدت أن كل قصائد الشعر الباقية من الحقبة الجاهلية إنما تمت كتابتها بالفعل بعد ظهور الإسلام، وقاد المشايخ الأزهريون مظاهرات غاضبة بلغت ذروتها في حريق الكتاب في الشوارع، وطرد طه حسين من منصبه الجامعي، ومنعه من

العمل في الوظائف الحكومية لعدة سنين. كما كان الروائي المصري، نجيب محفوظ هدفاً لغضب المشايخ. وذلك لأن روايته «أولاد حارتنا» التي حظيت بالاستحسان والتهليل من النقاد في أنحاء العالم، ونشرت متسلسلة سنة 1959 في جريدة «الأهرام» الحكومية، أثارت غضب الأزهر لما اعتبره إهانات موجهة لنبي الإسلام فيها، وأعقب ذلك مظاهرات خرجت في الشوارع، وحظر الكتاب في مصر على الرغم من إمكانية الحصول عليه من بعض المكتبات سراً. ومضى محفوظ في طريقه ليحصل على جائزة نوبل للأدب سنة 1988. وعلى كل حال فإن المكانة التي حصل عليها باعتباره أول من نال مثل هذا التقدير في العالم العربي لم تستطع حماية روائي الحياة اليومية الدنيوية من المد الإسلامي المتصاعد، وقد ظهر في الحقيقة أن كل ذلك قد استفز المتطرفين.

وفي 14 تشرين الأول / أكتوبر 1994 تعرض محفوظ الطاعن في السن، الذي بات اليوم أصم وأعمى تقريباً، للطعن خارج منزله وأصيب بجروح بليغة، وأعدم فيما بعد أحد الشابين اللذين حاولا قتله. وقال محمد ناجي مصطفى، العامل في تصليح الأدوات الكهربائية، إنه كان ينفذ أمراً من الشيخ المتطرف عمر عبد الرحمن الذي أدين بنسف مركز التجارة العالمي في نيويورك. وبينما تظل الشكوك حتى هذا اليوم تحيط بمسألة هل أعدمت الدولة الرجال المسؤولين حقاً عن الجريمة. وقد جاء الإعلان عن الاعتقالات الوشيكة من قبل الشرطة التي اشتهرت بعدم كفاءتها خلال 24 ساعة من الهجوم إلاَّ أنه من الواضح أن عبد الرحمن قد أدان نجيب محفوظ بتهمة التجديف على الله. وفي صدد إعادة تجديد التهم التي وجهت سنة 1959 ضد هذا الروائي، كان عبد الرحمن، على ما يبدو، يتبع الأسلوب الذي قاده الزعيم الإيراني آية الله الخميني حين أصدر حكماً بالإعدام على الكاتب سلمان رشدي سنة 1989، وهو حكم ما زال ساري المفعول حتى هذا اليوم. كانت نجاة نجيب محفوظ

من الهجوم والعملية الجراحية التي أعقبته، شيئاً يشبه المعجزة. فقد كان في الثالثة والثمانين، ويعاني من داء السكري والعديد من المشكلات القلبية.

وقبل ذلك، لم يكن زميله الكاتب فرج فوده محظوظاً إلى هذا الحد، إذ دفع حياته ثمناً لحالة الضعف المتزايدة التي يعيشها العلمانيون واستهدافهم من قبل المتطرفين. وقد أعلن مجمع الأزهر للبحوث الإسلامية أن كتابات فودة تنطوي على التجديف، وابتدأ عملية مأساوية تصاعدت فيها حدة التهم والتهم المضادة. استفز فوده مزيداً من غضب المشايخ بدفاعه عن العلمانية وادعائه أن جامعة الأزهر قد تسرب إليها أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين المحظورة. وأعلن الشيخ الغزالي وهو من كبار أعضاء المجمع أن كل من يعارض التطبيق الكامل للشريعة، مثلما فعل فوده، مدان بتهمة الارتداد عن الدين. وفي حكم ديني، يذكر بالفتوى الإيرانية ضد رشدي، حسم الغزالي مصير فوده بإعلانه أن من يقتل مثل هذا الشخص لا يكون عرضة للعقاب في الشريعة الإسلامية.

وعندما فهم المتطرفون الإسلاميون إشارة الغزالي، أطلقوا النار على فوده فأردوه قتيلاً في أحد شوارع القاهرة، في حزيران / يونيو 1992، وأعلنت الجماعة الإسلامية قائلة: «أجل، نحن قتلناه، فقد أصدر الأزهر الحكم، وقمنا نحن بالتنفيذ».

على أن عمليات الاعتداء المثيرة على فوده ومحفوظ نبهت الحكومة إلى الخطر، واستحوذت على العناوين الرئيسية في صحف العالم، ولكن قرار المحكمة في سنة 1994 بتوسيع السلطات الشرعية للمشايخ لتشمل الكتابة كان مقدراً له أن يسفر عن نتائج أكثر استدامة بالنسبة إلى الصحوة الإسلامية الأوسع. وأدت هذه الخطوة إلى إثارة غضب الناشطين المصريين في مجال حقوق الإنسان، وكثير من المثقفين والفنانين الذين اعتبروا كل ذلك بمثابة عملية تخضع حقوق المجتمع المدني لرجال الدين. وفي الأشهر التي أعقبت ذلك، استعمل الأزهر سلطته المتعاظمة إلى أقصى حد. وشملت المناقشات

والمجادلات الحامية، بين مؤسسة الأزهر والعلمانيين، فيلم «المهاجر» الذي أخرجه أبرز المخرجين المصريين، يوسف شاهين، وقضى الأزهر بأن الفيلم يعطي صورة «معادية للإسلام» عن النبي يوسف ويجب سحبه من دور السينما. وفي نهاية المطاف كسب الأزهر المعركة، وسحب «المهاجر» من صالات السينما المصرية. وبلغ ما حظره المشايخ المحافظون حتى الآن أكثر من مئة كتاب، وأخضعوا للرقابة عشرات الأفلام، وقيدوا برامج التلفزيون. ومن الحالات التي حظيت بالانتباه الواسع النطاق، قرار مجمع البحوث حظر كتاب لسيد القمني، وهو كاتب مصري بارز، إذ أعلن المشايخ أن القمني وصف في الكتاب شخصيات أساسية، مثل النبي يوسف، والخليفة الثالث، عثمان، وعلماء معاصرين، «بطريقة لا تليق بمكانتهم». وأمر الأزهر شرطة المنتجات الفنية بمصادرة الكتاب الذي يحمل عنوان «إله العصر»، من إحدى أكثر مكتبات القاهرة شعبية. وقال القمني إنه ينوي «إعادة كتابة التراث الإسلامي»، بإعادة تفحص ودراسة تاريخ النبي محمد ﷺ، والخلفاء، وأصل الشريعة. وهذه الرغبة التي يشترك فيها العديد من المثقفين، لعرض قدر من الإصلاح داخل الإسلام، تخترق واحد من التحديات الرئيسية التي واجهها الإسلاميون في هذا القرن. فالتساؤل عن أساس المعتقد الديني معناه الخوض في عملية تمحيص لا يمكن التنبؤ بما تسفر عنه. وعلى الرغم من أن كثيراً من علماء الإسلام في مصر يتميزون بانفتاحهم تجاه إعادة تفسير التعاليم الدينية، ولا سيما فيما يتصل بالقضايا الاجتماعية، فإن معظمهم يعارض التشكّك في جوهر دينه.

أمّا القمني، وغيره من المثقفين العلمانيين، فيعارضون معارضة شديدة هذه النزعة الاستبدادية التي تحقق تقدماً سريعاً داخل الحركة الإسلامية. «كل واحد منّا أصبح دكتاتوراً على نفسه، لأننا نقول إن الله قادر على كل شيء، وإرادته تتحكم في عقلي وحياتي... لدينا هذا الشعور الزائف بالكمال لأننا نملك الحقيقة المطلقة في الكتاب المقدس... إذن، هنالك عائق آخر لهذه

المنهجية يتمثل في أنه علمنا أن نكون ديكتاتوريين، وبات معظمنا الآن لا يعرف معنى الحرية»[47].

وما إن اكتسبت سلطة المشايخ الجديدة صفة المؤسسة الراسخة، حتى تعالت الأصوات الداعية إلى كبح جماح نفوذها. وأخذ المثقفون العلمانيون، الذين شعروا أن حريتهم في التعبير آخذة في التقلص إلى درجة خطيرة، وأن أسباب رزقهم مهدّدة في بعض الحالات، يطالبون باتخاذ إجراء فوري. ولكن الدولة التي سمحت للمشايخ أن يحوزوا مزيداً من السلطة على الكتاب والكتابة، لم تستطع أن تتراجع، وكان هناك تكتيك آخر يجري الترتيب له. فعندما أصدر وزير الأوقاف في كانون الثاني / يناير 1996، مرسوماً بوضع المساجد تحت سيطرة الدولة، كانت السلطات تأمل أن يؤدي هذا إلى الحد من نفوذ المشايخ المحافظين، أمثال أولئك الموجودين في جبهة علماء الأزهر. أثار القرار سخط المشايخ الشديد، وقال يحيى إسماعيل، الناطق بلسان الجبهة: «لا سلطة لسلطان على بيت الله، وينبغي للناس أن يختاروا الداعية من أولئك الذين هم أكثر علماً بالقرآن الكريم، فإذا تساووا اختاروا الأكثر علماً بأحاديث النبي»[48].

وحين كانت حدة النزاع المتفجر بين المنشقين عن الأزهر، والشيخ الأكبر طنطاوي، تشهد مزيداً من التصعيد، بدأتُ مهمة البحث عن الشيخ عدوي. وكنت أريد أن أعرف وجهة نظره فيما آل إليه حال الأزهر. وما هو رأيه بطنطاوي كونه مؤيداً لجاد الحق، الشيخ الأكبر السابق. وكان عدوي قد خضع لجراحة قلبية كبيرة في الولايات المتحدة، منذ أن رأيته آخر مرة. وعلمت بمرضه عندما بحثت عنه في مكتبة الأزهر. وفيما بعد، أي في خريف 1996، أجابت زوجته على الهاتف عندما هتفت له في المنزل، وقالت لي إنه سيراني، ولكن يجب عليَّ أن أراعي حالته الصحية الضعيفة، وأقصر زيارتي على بضع دقائق.

وصلت في أمسية يوم من أيام تشرين الثاني / نوفمبر إلى شقته الواقعة في مبنى حديث في شارع جانبي وسط متاهة من مطاعم الوجبات السريعة في ضاحية مدينة نصر. كانت أضواء «النيون» من «البورجر كينغ»، و«البيتزا هوت»، و«أرابيز»، و«جاك دي بوكس» الساطعة والمبهرة وذلك قبل أن أعثر على شقته. وعندما قرعت الجرس وجدت نفسي في جو سبب لي دواراً في الرأس. كان صالون عدوي مغطى، من أرضه إلى سقفه بصورة فوتوغرافية لمكة والحجاج يؤدون فريضة الحج السنوية إلى الأماكن المقدسة. وآيات من القرآن مزخرفة بماء الذهب، مرصوفة على جدران مدخل منزله. وكان هناك على الأقل عشرون صديقاً وقريباً يجلسون على كراسٍ مصفوفة على شكل حرف L على طول جدران حجرة الجلوس، ووقفوا جميعاً وحدقوا إليّ، يتساءلون لماذا تقاطع أجنبية مثل هذه اللحظة الحميمة. وكان الشيخ عدوي جالساً وسط صف الكراسي، وقد تصالبت ساقاه أمامه متعباً، ذاوياً، لا يكاد يستطيع الكلام. وشعرت بالحرج لأنني ألححت على رؤيته رغم حالته هذه.

وبعد دقائق قليلة من اللغو حاولت أن أسأله عن الوضع الراهن للأمور في الأزهر. ولكن الشيخ عدوي أومأ إلى زوجته بلغة الإشارة، يفهمها أنه لا يريد أن يناقش الموضوع. وبدلاً من ذلك، غابت زوجته، وهي امرأة مرحة، تصغره بنحو عشرين سنة على الأقل، ثم عادت، بعد دقائق قليلة، ومعها قصاصات من الصحف تتناول أيام مجد الشيخ: مواعظه الشهيرة الشعبية في المساجد، وصورته الفوتوغرافية في نشرة أصدرتها المنظمات الإسلامية. وعندما ندّ عني في النهاية سؤال عن العلماء، رفض الشيخ عدوي أن يعترف بالبلبلة السياسية الحالية التي تحيط بالشيخ طنطاوي. وتحدث عن عظمة الأزهر، ودوره التاريخي في العالم الإسلامي، والرسالة الموحدة التي كان يسعى إلى نقلها إلى أتباعه.

كانت هذه هي الكيفية التي أراد الشيخ عدوي أن يتذكر بها المجتمع

الإسلامي حيث كوَّن حياته. ففي أيامه الأخيرة، أراد أن يعتقد أن العلماء قد بنوا مدينة فاضلة في مصر. كما رغب بتناسي الصراع الذي كان هو جزءاً لا يتجزأ منه، عندما كان يلهم الألوف من الناشطين من منبره قبل إبعاده. وكان يريد أن تتم إعادة تأهيله، ولكن الأوان قد فات. ولسوف يبقى تراث عدوي حياً بين المنشقين الشباب الذين صمموا على نشر قراءاتهم المحافظة للإسلام، ونقلها إلى الجماهير المصرية.

obeikandl.com